مسند
الإمام أحمد بن حنبل

بقلم

الأستاذ الدكتور عزت عطية

وكيل كلية أصول الدين — بالقاهرة

تمهيد

ينسب الإمام أحمد بن حنبل إلى جده ، فهو أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى المروزى أبو عبد الله ..

ولد فى ربيع الأول سنة ١٦٤هـ وطلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة وسمع من الكبار كإبراهيم بن سعد وهشيم وسفيان بن عيينة وجرير بن عبدالحميد وأبى بكر بن عياش وأبى معاوية الضرير والوليد بن مسلم ويزيد ابن هرون ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدى وعبد الرزاق ووكيع وإسماعيل ابن علية .

كما روى عن أقرانه من العلماء كقتيبة بن سعيد وعلى بن المدينى ويحيى ابن معين وأبى بكر بن أبى شيبة ..

وبلغ عدد شيوخه الذين روى عنهم فى المسند مائتان وثلاثة وثمانون شيخاً ، منهم نيف وثلاثون من أتباع التابعين .

واستوعب المسند مسانيد ستمائة ونيف وتسعين من الصحابة وست وتسعين صحابية .

وممن عرف بابن فلان من الصحابة فيه ثمانية منهم اثنان عرف اسماهما .

وفيه روايات عن رجال مبهمين من الصحابة ذكرها فى مسانيدهم التى وضعها فى مظانها من البلاد بحسب الاجتهاد فى تحديد المبهم وإن لم يصرح باسمه أو كنيته لعدم انتهائه إلى تحديد راجح .. ويظهر ذلك بمقارنة ماروى عنهم بماروى عن المعروفين من الصحابة ..

متى روى المسند؟ ..

حدد الذهبى سماع عبد الله المسند من أبيه فى حدود سنة سبع أو ثمان

وعشرين ومائتين حيث لم يسمع عبد الله شيئاً من أبيه ولا من غيره إلا بعد المحنة ..

خصائصه المتصلة بالتخريج :

١ — جمع فيه الإمام أحمد ما انتقاه من الأحاديث المسندة إلى الرسول ﷺ — ففى المناقب لابن الجوزى عن حنبل بن إسحاق قال : جمعنا أحمد بن حنبل وقرأ علينا المسند ، وما سمعه منه غيرنا ، وقال لنا :

هذا كتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث ، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه ، فإن وجدتموه فيه وإلا فليس بحجة . قال ابن الجوزى : وهو ثلاثون ألف حديث .

وكان يقول لابنه عبد الله : احتفظ بهذا المسند فإنه سيكون للناس إماماً ..

٢ — يظهر من اسم الكتاب أن أحاديثه مسندة أى مروية بسند متصل إلى الرسول ﷺ .

٣ — جمع حديث كل صحابى على حدة فإذا انتهى منه ذكر صحابياً آخر ثم سرد أحاديثه وهكذا ..

٤ — لم يرتب أحاديث الصحابى فى مسنده على ترتيب خاص ، بل سردها متتابعة وقد يورد مجموعة من حديثه عن شيخ من شيوخه ثم يتبعه بأحاديث من حديثه عن شيخ آخر . وقد يعود إلى نفس الشيخ فى أحاديث الصحابى .. ويظهر أنه كان يجمع أحاديث الصحابى مما كتبه عن شيوخه ، وربما ظهرت له أحاديث اخر عند نفس الشيخ بعد الانتقال إلى غيره من الشيوخ فيستدرك مافاته عن شيخه فى مسند الصحابى مرة ثانية وهكذا ..

٥ — رتب الصحابة فى المسند مراعياً عدة نواح منها :

(ا) الأفضلية : فبدأ بمسند العشرة المبشرين بالجنة على ترتيبهم فى الفضل ثم اتبعهم بزيد بن خارجة ثم الحارث بن خزيمة ، وروى لكل منهما حديثاً واحداً ثم قال : حديث سعد مولى أبى بكر رضى الله عنه فذكر له حديثين .

ويظهر لحديث بن الحارث بن خزمة دخول فى مسند عمر ، ولحديث من حديثى سعد دخول فى مسند أبى بكر — ولا يظهر لباقى أحاديث الثلاثة تناسب فى هذا المجال [مجال الترتيب] .

(ب) القرابة : حيث سرد بعد أحاديث العشرة ، أحاديث أهل بيت الرسول — ﷺ — فبدأ بالحسن ثم الحسين ثم ذكر عقيل بن أبى طالب ثم جعفر ثم أخاه عبد الله بن جعفر ... ثم ذكر العباس فأبناءه الفضل ثم تماما ثم عبيد الله ثم عبد الله .

(ج) كثرة الرواية عن رسول الله — ﷺ : فذكر بعد أهل البيت مسند عبد الله بن مسعود ثم عبد الله بن عمر ثم عبد الله بن عمرو [ثم ذكر حديث أبى رمثة — رضى الله عنه وذكر حديثه أيضاً فى مسند الشاميين ، وهو الموطن اللائق به ، ففى الثقات لابن حبان : حبيب بن حماز بكسر الحاء أو فتحها وفتح الميم أو تشديدها — بن عامر بن عبد قيس أبو رمثة التميمى البلوى ، سكن الرملة ومات بها] — ثم ذكر مسند أبى هريرة ثم مسند أبى سعيد الخدرى ثم مسند أنس بن مالك ثم مسند جابر ابن عبد الله .

وهكذا استوعب أحاديث أهل الفضل وقدم ما يعود الفضل فيه إلى السابقة والمنزلة فى الإسلام ، ثم ما يعود إلى القرب نسبا من الرسول —

ﷺ ، ثم ما يعود إلى القرب المعنوى من الرسول — ﷺ — بكثرة رواية الحديث المستلزم لشدة الاتصال به ﷺ وكثرة ملازمته .

(د) ثم رتب باقى الصحابة بحسب البلاد ، فبدأ بالمكيين ثم المدنيين ثم الشاميين ثم الكوفيين ثم البصريين .

وقد تخلل هذا الترتيب ذكر لبعض الصحابة على غيرما يقتضيه هذا الترتيب ثم جمع الصحابة الذين لم تعرف بلدهم أو لم يذكروا فيها فى مسند واحد هو مسند الأنصار وأكمل فيه مسانيد بعض الصحابة الذين سبق ذكرهم من أهل البلاد .

ثم ذكر مسانيد النساء بدءاً بعائشة ثم فاطمة بنت رسول الله ﷺ ثم ذكر مسانيد النساء إلى أم بجيد .

ثم ذكر مسند القبائل وأكثر من فيه ممن سبق مسنده لكن بقيت فى مسانيدهم أحاديث — وهو يمثل المراجعة وذكر ما لعله لم يسبق فى نظره من الأسماء — ثم ذكر مسند باقى النساء .

ثم ذكر مسانيد لصحابة وهى مكررة ومنها مسند والدبعجة ولم يبين الألبانى فى فهرسته تكراره .

وقد فهرس الألبانى الصحابة فى المسند على حروف المعجم فسهل ذلك العثور على المسانيد ، لكن مثل هذه الفهارس تضيع ما قصده الإمام أحمد فى ترتيبه أى معرفة مراتب الصحابة وبلادهم ومنزلتهم فى هذه البلاد .

وللمسند فهرست آخر للأحاديث على حروف المعجم .

ورتبه الشيخ الساعاتى فى الفتح الربانى فجمع فيه الأحاديث بحسب الموضوع .

ورتبه ابن حجر على الأطراف فرتب الصحابة على حروف المعجم، ورتب التابعين عن المكثرين من الصحابة ورتب عن التابعين كذلك فتيسر جمع طرق الحديث عن الصحابي، وهو مخطوط فى ثلاثة مجلدات.

ويحتاج إلى جمع طرق الحديث عن الصحابة فى المسند ومعرفة روايات كل راو فيه.

وفى فهارس الباحثين فى المسند ترتيب لأحاديث ورجال المسند على كل وجوه الترتيب، بحسب جهد كل باحث، ويحتاج ذلك كله إلى مراجعة وجمع وإخراج ليتيسر الانتفاع بذلك كله فى مجال التخريج . .

وجهد الشيخ شاكر فيما أخرجه وحققه من المسند غنى عن التنويه به .

* * *

الصناعة الحديثية فيه : وتستلزم عرض ماقاله العلماء عنه ثم محاولة استكشاف مظاهرها فيه :

(ا) درجة أحاديث المسند :

أورد ابن الجزرى فى المصعد الأحمد عن أبى موسى المدينى قال : لم يخرج أحمد فى مسنده إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن فى إمامته ا . ه

واستدل أبو موسى فى خصائص المسند على ما اختاره من أن أحمد انتقى مسنده وأنه كله صحيح عنده، وأن ما أخرجه فيه عن الضعفاء إنما هو فى المتابعات [كما ذكر ذلك عنه ابن حجر فى نكته على ابن الصلاح فى

مقدمته] استدل على ذلك بإيراد حكايات تدل على امتناع أحمد عن إخراج أحاديث الساقطين فى كتابه مع أنها مكتوبة عنده .

ومما ذكره ما رواه أحمد فى المسند جـ٢ ص٣٠١ قال: ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبى التياح قال : سمعت أبا زرعة يحدث عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : يهلك أمتى هذا الحى من قريش ، قالوا: فما تأمرنا يارسول الله ؟ قال : لو أن الناس اعتزلوهم

قال عبد الله : وقال أبى فى مرضه الذى مات فيه : اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن رسول الله — ﷺ — يعنى قوله : اسمعوا وأطيعوا واصبروا ا . ه

وقد روى البخارى هذا الحديث فى صحيحه من طريق شعبة به — واعتمده لأنه رأى — فيما نرى — إمكان التوفيق بين الأحاديث بحمل الأمر باعتزالهم على ما إذا تغيرت أحوالهم أو حدث منهم مايقضى عدم طاعتهم .

ويمكن أن نضم لذلك ما فى جـ٣ ص٢٣٣ قال أحمد: ثنا يحيى بن إسحاق أخبرنى حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس بن مالك أن رسول الله — ﷺ — نهى عن الإقعاء والتورك فى الصلاة — قال عبد الله : كان أبى قد ترك هذا الحديث .

والإقعاء كما وصفه أحمد أن يفرش قدميه ويجلس على عقبيه [المغنى لابن قدامة جـ١ ص٤٦٥] .

والتورك أن ينصب رجله اليمنى ويجعل باطن رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى ويجعل إليتيه على الأرض .

وإنما ترك أحمد هذا الحديث لورود أحاديث أرجح منه عنده بخلافه مع سلامة سنده ولذلك أبقاه فى المسند .

وفى ج ٣ ص ٣٠٥ قال أحمد : ثنا عبد الوهاب الثقفى عن جعفر عن أبيه عن جابر أن رسول الله ﷺ : قضى باليمين مع الشاهد ، قال جعفر : قال أبى : وقضى به على فى العراق .

قال أبو عبد الرحمن [عبد الله بن أحمد] كان أبى قد ضرب على هذا الحديث — قال : ولم يوافق أحد الثقفى على جابر — فلم أزل به حتى قرأه على وكتب عليه هو : صح ،

وجعفر هو بن محمد بن على بن الحسين يلقب بالصادق ويلقب أبوه بالباقر — وإنما صحح أحمد متن الحديث مع توقفه فى ثبوته عن جابر ،

وقد روى هذا الحديث مسلم وأحمد وغيرهما عن ابن عباس، ورواه الترمذى عن أبى هريرة بسند قال عنه حسن غريب ،

وبين الترمذى بتعليله لرواية الحديث عن جابر سبب ضرب أحمد على هذا الحديث حيث قال فى الأحكام بعد روايته من طريق عبد الوهاب الثقفى عن جابر : حدثنا على ابن حجر أخبرنا إسماعيل بن جعفر حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه أن النبى ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد — قال : وقضى بها على فيكم — قال الترمذى : وهذا أصح . وهكذا روى سفيان الثورى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن النبى ﷺ مرسلا، وروى عبد العزيز بن أبى سلمة ويحيى بن سليم هذا الحديث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن على عن النبى ﷺ قال : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ وغيرهم رأوا أن اليمين مع الشاهد الواحد جائز فى الحقوق والأموال ، وهو قول مالك بن أنس والشافعى وأحمد وإسحاق .

وفى ج ٣ ص ٣٢٧ قال أحمد : ثنا محمد بن بشر ثنا محمد بن عمرو ثنا سعيد عن جابر بن عبد الله قال : كنا نصلى مع رسول الله صلاة الظهر وآخذ بيدى قبضة من حصى فأجعلها فى يدى الأخرى حتى تبرد ثم أسجد عليها من شدة الحر .

قال عبد الله : وكان فى كتاب أبى عن سعيد عن أبى سعيد الخدرى فضرب أبى عليه لأنه خطأ وإنما هو سعيد بن الحارث ، أخطأ ابن بشر . حدثنى أبى ثنا خلف بن الوليد ثنا عباد بن عباد عن محمد بن عمرو عن سعيد ابن الحارث الإنصارى عن جابر بن عبد الله — ثم رواه بنحوه — استدل أبو موسى بما حكاه مما ذكرناه وذكرنا نحوه وتركنا ذكر أكثره على أن أحمد فى مسنده [كما قال ابن حجر فى نكته على ابن الصلاح] انتقى الأحاديث ، وأنه كله صحيح عنده ، وأن ما أخرجه فيه عن الضعفاء إنما هو فى المتابعات .

قال ابن حجر : وإن كان أبو موسى قد ينازع فى بعض ذلك ، لكنه لا يشك منصف أن مسنده أنقى أحاديث وأتقن رجالا من غيره . وهذا يدل على أنه انتخبه .. ولو وقعت فيه الأحاديث الضعيفة والمنكرة فلا يمنع ذلك صحة هذه الدعوى .. ويؤيد هذا ما يحكيه ابنه عنه أنه كان يضرب على بعض الأحاديث التى يستنكرها . وليست الأحاديث الزائدة فى مسند أحمد على ما فى الصحيحين بأكثر ضعفا من الأحاديث الزائدة على الصحيحين من سنن أبى داود وجامع الترمذى .

وانتهى إلى أن من كان متأهلا لمعرفة الصحيح من غيره ليس له أن يحتج بحديث من المسانيد غير أن ينظر فى اتصال سنده وحال رواته .

قال : ولا يمكن دعوى الصحة [بشروط الحديث الصحيح الواردة فى تعريفه عن ابن الصلاح فمن بعده] فى المسند مع ما فيه من الأحاديث المعللة والضعيفة ... وإن قيل : اشترط أحمد الصحة على ما يراه من التمسك بالأحاديث ولو كانت ضعيفة ما لم يكن ضعفها شديدا فهذا يمكن دعواه .

وقال ابن حجر فى مقدمة تعجيل المنفعة : والحق أن أحاديثه [أى المسند] غالبها جياد ، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات ، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئا فشيئا ، وبقى منها بعده بقية .

وقال السخاوى فى فتح المغيث جـ ١ ص ٨٦ عن ابن حجر أنه حقق كما سمع منه نفى الوضع عن جميع أحاديث مسند أحمد وأنه أحسن انتقاء وتحريرا من الكتب التى لم تلتزم الصحة فى جمعها ... وقال : ليست الأحاديث الزائدة فيه على مافى الصحيحين بأكثر ضعفا من الأحاديث الزائدة فى سنن أبى داود والترمذى عليهما .

ونقل السيوطى فى تدريبه عن ابن كثير أنه قال : لا يوازى مسند أحمد كتاب مسند فى كثرته وحسن سياقاته ، وقد فاته أحاديث كثيرة جدا ، بل قيل : لم يقع له جماعة من الصحابة الذين فى الصحيحين قريبا من المائتين .

وللشيخ ابن تيمية كلام عن المسند نذكر منه قوله [فى منهاج السنة جـ ٤ ص ١٥] : والناس فى مصنفاتهم منهم من لا يروى عمن يعلم أنه يكذب مثل مالك وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدى وأحمد بن حنبل ، فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم ، ولا يروون حديثا يعلمون أنه عن كذاب ، فلا يروون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب .. لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه .

وقد يروى الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة

عندهم لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك ليعتبر بها ويستشهد بها ، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ ، وقد يكون صاحبها كذابا فى الباطن ليس مشهورا بالكذب بل يروى كثيرا من الصدق فيروى حديثه .

قال : وليس كل ماروواه الفاسق يكون كذبا بل يجب التبين فى خبره كما قال تعالى :

(يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) الآية... ، فيروى لتنظر سائر الشواهد هل تدل على الصدق أو الكذب ؟. وكثير من المصنفين يعز عليه تمييز ذلك على وجهه ، بل يعجز عن ذلك فيروى ما سمعه ، والدرك على غيره لا عليه ، وأهل العلم ينظرون فى ذلك وفى رجاله وإسناده .

ونستخلص مما ذكرناه عن العلماء انتقاء أحمد لمسنده وصحة متونه لصحة أسانيدها أو لما للمتن وإن كان فى رواته ضعف من متابعات أو شواهد ، وعناية الإمام أحمد بتحريره سندا ومتنا ، وضربه على ما فيه علة ظاهرة فى السند أو المتن . وأن مافيه مما تتبين علته فى السند أو المتن ، إما لكشف علته إذا قورن بغيره من المتون أو الأسانيد ، وإما لأنه لم يتيسر له الضرب عليه وحذفه من المسند .

وفى مقابل هذا الاتجاه نجد أقوالا لبعض العلماء . قال أبو موسى المدينى فى آخر الخصائص : ذكر أبو العز ابن كادش أن عبد الله بن أحمد قال لأبيه : ما تقول فى حديث ربعى عن حذيفة ؟ قال : الذى يرويه عبد العزيز بن أبى رواد . قلت : يصح ؟ قال : لا

الأحاديث بخلافه . وقد رواه الخياط عن ربعى عن رجل لم

وقال ابن تيمية فى منهاج السنة ص ٦١ : أحاديث مسند أحمد هى التى رواها الناس عمن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه ، وقد يكون فى بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل ، لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتج بها .

وبناء على هـذا الرأى جرى الخلاف فى أحاديث المسند ، هل فيها أحاديث موضوعة أولا ؟

قال ابن حجر فى النكت : ذكر الشيخ ابن تيمية أن أصل هذه القصة أن الحافظين أبا العلاء الهمذانى وأبا الفرج ابن الجوزى سئلا : هـل فى المسند أحاديث موضوعة ؟ فأنكر ذلك أبو العلاء أشد الإنكار ، وأثبت ذلك ابن الجوزى وبين ما فيه من ذلك بحسب ما ظهر له . ثم ذكر أن أبا موسى المدينى انتصر لشيخه أبا العلاء وصنف الجزء (خصائص المسند) .

وقد ذكر العراقى أن فى المسند أحاديث كثيرة ضعيفه وأن فيه أحاديث يسيرة موضوعة وجمع فى مصنف صغير ما قال بعض أئمة الحديث إنه موضوع مما ورد فى المسند وزيادات عبد الله عليه ، وقال : وبعض هذه الأحاديث مما لم يوافق من ادعى وضعها على ذلك فأبينه مع سلوك الأنصاف وكان عدد هذه الأحاديث تسعا ، ونهض الحافظ ابن حجر لرد ماقيل فى وضع بعضها مما سلمه العراقى وابداء رأيه فيما لم يقره شيخه العراقى فألف (القول المسدد فى الذب عن المسند) ردفيه دعوى وجود الموضوع فى المسند جملة وتفصيلا ، ثم أورد أحاديث ذكرها ابن الجوزى فى الموضوعات أو الواهيات من المسند فبين أنه لا يتأتى الحكم على شىء منها بالوضع بما أورده من الأدلة ، وبدأ كتابه بإيراد مصنف شيخه ثم أتبعه بتصنيفه .

قال السيوطى : وقد فاته أحاديث أخر أوردها ابن الجوزى وهى

فيه ، وجمعتها فى جـزء سميته « الذيل الممهد » مع الذب عنها وعدتها أربعة عشر حديثا .

ونقل عنه قوله فى كتابه تعجيل المنفعة : ليس فى المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفا ، قال : والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهوا ، أو ضرب وكتب من تحت الضرب (١) .

هذا مع أن ابن حجر أجاب عنه فى القول المسدد وذكر ما يشهد له .

وألف الشيخ محمد المدراسى الهندى ذيلا على القول المسدد لابن حجر جمع فيه اثنين وعشرين حديثا أوردها ابن الجوزى فى الموضوعات وهى فى المسند ورد القول بوضعها حديثا حديثا ، ودعاه إلى ذلك قول السيوطى فى النكت البديعات على الموضوعات أن فى موضوعات ابن الجوزى ثمانية وثلاثين من مسند الإمام أحمد ، فأراد استيفاء العدد الذى ذكره السيوطى مستدركا ما فات ابن حجر .

لكن ظهر لى أن ابن الجوزى لم يورد فى الموضوعات هذه الأحاديث من الطريق الذى أخرجها به أحمد ، وإنما أوردها من طرق أخرى ليست فى المسند وحكم بوضعها بهذه الأسانيد .

ولا يخفى أن إيراد الحديث بسند يحكم عليه بالوضع لا يلزم منه الحكم على نفس الحديث إذا ورد بسند صحيح أو مقبول بالوضع بل يحكم على السند بما ينطبق عليه ويحكم على المتن بما يستخلص من الحكم على كل الأسانيد التى روى بها .

وعلى ذلك فورود هذه الأحاديث فى المسند ليس من الطريق الذى حكم عليه ابن الجوزى ، وليست من هذا الباب .

---

(١) تدريب الراوى ص ١٠١ ط المدينة .

وقال ابن تيمية فى منهاج السنة ص ٦١ : أحاديث مسند أحمد هى التى رواها الناس عمن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه ، وقد يكون فى بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل ، لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتج بها .

وبناء على هـــذا الرأى جرى الخلاف فى أحاديث المسند ، هل فيها أحاديث موضوعة أولا ؟

قال ابن حجر فى النكت : ذكر الشيخ ابن تيمية أن أصل هذه القصة أن الحافظين أبا العلاء الهمذانى وأبا الفرج ابن الجوزى سئلا : هـــل فى المسند أحاديث موضوعة ؟ فأنكر ذلك أبو العلاء أشد الإنكار ، وأثبت ذلك ابن الجوزى وبين ما فيه من ذلك بحسب ما ظهر له . ثم ذكر أن أبا موسى المدينى انتصر لشيخه أبا العلاء وصنف الجزء (خصائص المسند).

وقد ذكر العراقى أن فى المسند أحاديث كثيرة ضعيفه وأن فيه أحاديث يسيرة موضوعة وجمع فى مصنف صغير ما قال بعض أئمة الحديث إنه موضوع مما ورد فى المسند وزيادات عبد الله عليه ، وقال : وبعض هذه الأحاديث مما لم يوافق من ادعى وضعها على ذلك فأبينه مع سلوك الأنصاف وكان عدد هذه الأحاديث تسعا ، ونهض الحافظ ابن حجر لرد ماقيل فى وضع بعضها مما سلبه العراقى وابداء رأيه فيما لم يقره شيخه العراقى فألف (القول المسدد فى الذب عن المسند) ردفيه دعوى وجود الموضوع فى المسند جملة وتفصيلا ، ثم أورد أحاديث ذكرها ابن الجوزى فى الموضوعات أو الواهيات من المسند فبين أنه لا يتأتى الحكم على شىء منها بالوضع بما أورده من الأدلة ، وبدأ كتابه بإيراد مصنف شيخه ثم أتبعه بتصنيفه .

قال السيوطى : وقد فاته أحاديث آخر أوردها ابن الجوزى وهى

فيه ، وجمعتها فى جـــزء سميته « الذيل الممهد » مع الذب عنها وعدتها أربعة عشر حديثا .

ونقل عنه قوله فى كتابه تعجيل المنفعة : ليس فى المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفا ، قال : والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهوا ، أو ضرب وكتب من تحت الضرب (١) .

هذا مع أن ابن حجر أجاب عنه فى القول المسدد وذكر ما يشهد له .

وألف الشيخ محمد المدراسى الهندى ذيلا على القول المسدد لابن حجر جمع فيه اثنين وعشرين حديثا أوردها ابن الجوزى فى الموضوعات وهى فى المسند ورد القول بوضعها حديثا حديثا ، ودعاه إلى ذلك قول السيوطى فى النكت البديعات على الموضوعات أن فى موضوعات ابن الجوزى ثمانية وثلاثين من مسند الإمام أحمد ، فأراد استيفاء العدد الذى ذكره السيوطى مستدركا ما فات ابن حجر .

لكن ظهر لى أن ابن الجوزى لم يورد فى الموضوعات هذه الأحاديث من الطريق الذى أخرجها به أحمد ، وإنما أوردها من طرق أخرى ليست فى المسند وحكم بوضعها بهذه الأسانيد .

ولا يخفى أن إيراد الحديث بسند يحكم عليه بالوضع لا يلزم منه الحكم على نفس الحديث إذا ورد بسند صحيح أو مقبول بالوضع بل يحكم على السند بما ينطبق عليه ويحكم على المتن بما يستخلص من الحكم على كل الأسانيد التى روى بها .

وعلى ذلك فورود هذه الأحاديث فى المسند ليس من الطريق الذى حكم عليه ابن الجوزى ، وليست من هذا الباب .

---

(١) تدريب الراوى ص ١٠١ ط المدينة .

ويمكن متابعة ما ذكره السيوطى وماعلق به على هذه الأحاديث التى ذكر عددها فى كتابه اللآلى المصنوعة ، ففيه إيراد لكلام ابن الجوزى وتعقب لما يحتاج إلى تعقيب وهو مفيد فى هذا المجال .

هذا : وقد ختم الحافظ ابن حجر كلامه عن المسند فى نكته على كتاب ابن الصلاح وتقييد شيخه عليه فقال :

وقد روينا عن العلامة تقى الدين ابن تيمية قال : ليس فى المسند عن الكذابين المتعمدين شىء ، بل ليس فيه عن الدعاة إلى البدع شىء ، فإن أريد بالموضوع ما يتعمد صاحبه الكذب فأحمد لا يعتمد رواية هؤلاء فى مسنده ، ومتى وقع منه شىء فيه ذهولا أمر بالضرب عليه حال القراءة ، وإن أريد بالموضوع ما يستدل على بطلانه بدليل منفصل فيجوز .

ثم قال : وقد تحرر أن المسند مشتمل على أنواع الحديث لكنه مع مزيد انتقاء وتحرير بالنسبة إلى غيره من الكتب التى لم تلتزم الصحة فى جميعها

وبعد عرض الرأيين نستطيع أن ندعم الرأى الأول بتلك الدراسات التى نعرضها فيما يلى باعتبارها ملامح تدل على جهد الإمام أحمد فى انتقائه وتبرز منهجه فى الاختيار والتصنيف .

١ — عدم اعتماد النقد الوارد على الحديث إذا لم يسانده الدليل :

فى كتاب العلل لعبد الله بن أحمد عن أبيه قال : جاء رجل إلى إسماعيل بن إبراهيم ابن علية فحدثه بحديث عن رجل عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قلت : يا رسول الله ، أكتب عنك ما أسمع منك ؟ قال : نعم ، قلت : يا رسول الله ، فى الرضا والغضب ؟ قال : نعم ، فإنه لا ينبغى أن أقول فى ذلك إلا حقا .

فنفض إسماعيل ثوبه حيث حدثه ذلك الرجل بهذا الحديث وقال : أعوذ بالله من الكذب وأهله مراراً .

ثم بين أحمد السبب فى ذلك فقال فيما ذكره عبد الله : كان ابن علية يذهب مذهب البصريين . ثم روى بسنده عن ابن علية عن محمد بن سيرين : كان يكره الكتاب . وروى بسنده عن ابن علية إلى أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ قال : لا تكتبوا عنى شيئا . هذا معناه .

لقد كان ابن علية لا يرى كتابة الحديث ، وكان من أحفظ الناس بالبصرة ، وكان هذا مذهب البصريين . فلما ورد عليه الحديث بخلاف ذلك عن رجل ليس تام الضبط فيما يظهر نفر منه واعتبره من الكذب .

لكن الإمام أحمد لم يعتمد هذا النقد لورود ما يثبت خلافه ، ولإمكان الجمع بين النهى والإباحة مادامت الروايات قد ثبتت .

فقد روى فى المسند الحديث فقال : ثنا يزيد بن هرون ومحمد بن يزيد قالا أنا محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب ، فذكره مختصرا .

وكرره فقال : ثنا على بن عاصم أخبرنا دويد الخراسانى والزبير ابن عدى قاعد معه ، قال : أنا عمرو بن شعيب .

ولم يروه من طريق ابن علية فى المسند .

ورواه من غير طريق عمرو بن شعيب تأكيدا لثبوته عن عبد الله ابن عمرو فقال : ثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن الأخنس أنا الوليد ابن عبد الله عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو فذكره بتفصيل .

ورواه بنفس هذا السند مع بعض الزيادات والتغيير فى الألفاظ . وكل ذلك ينفى الكذب عمن روى الحديث .

ويظهر أن الراوى الذى روى عنه الحديث عن عمرو بن شعيب أمام ابن علية هو دويد الخراسانى على ما يظهر أو محمد بن إسحاق . وكلاهما لا يعتمد فيما تفرد به .

٢ — عدم اعتماد النقد الوارد فى الراوى إذا ترجح عنده خلافه :

(١) عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام أبو الحارث الأسدى المدنى ... روى عنه الإمام أحمد فى المسند .

قال الخطيب : كان عالما بالنسب وأيام العرب ... سكن بغداد وحدث بها .

وقال أحمد : قدم علينا هذا الشيخ سنة ثلاث وثمانين .

ضعفه يحيى بن معين فقال : كان ضعيف الحديث .. وقال : كان كذابا يروى عن هشام بن عروة كل حديث يسمعه ، وقد لقيته وكتبت عامة هذه الأحاديث عنه .. وقال : كذاب خبيث عدو لله ، قد كتبت عنه .

وقيل لابن معين : إن أحمد بن حنبل حدث عن عامر بن صالح .. فقال : له ؟ وهو يعلم أنا تركنا هذا الشيخ حياته .. قيل : لم ؟ قال : قال لى حجاج — يعنى الأعور — : جاءنى فكتب عنى حديث هشام بن عروة عن ابن لهيعة وليث بن سعد ، ثم ذهب فادعاها فحدث بها عن هشام .

وقال أبو داود : قيل ليحيى بن معين إن أحمد بن حنبل حدث عن عامر بن صالح .. فقال : ما له ؟ جن ؟ .. قال أبو داود : وحدث عنه أحمد بثلاثة أحاديث ..

ولعل هذا فيما عليه أبو داود وإلا فإن له فى المسند عشرة أحاديث فى جـ ٦ ص ٢٧٨ ، ص ٢٧٩ .. وله خمسة أحاديث فى جـ ٦ ص ٢٨١ .

قال أبو داود : استعار كتاب حجاج الأعور عن ليث بن سعد عن هشام بن عروة فنسخه ثم حدث به عن هشام بن عروة .

وقال الدار قطنى : أساء القول فيه ابن معين ، ولم يتبين أمره عند أحمد ، وهو مدينى يترك عندى .

وقال النسائى : ليس بثقة .

وقال أبو حاتم الرازى : صالح الحديث ما أرى بحديثه بأسا ، كان يحيى بن معين يحمل عليه وأحمد بن حنبل يروى عنه(١) .

وقال ابن عدى : عامة حديثه مسروقات من الثقات وأفرادات عما ينفرد به ، وعامة ما رأيته يروى عن هشام بن عروة .

وقال ابن حبان : كان يروى الموضوعات عن الثقات لا يحل كتب حديثه إلى على جهة التعجب .

وقال أبو نعيم الأصبهانى : روى عن هشام بن عروة المناكير ، لا شىء .

وقال العقيلى : فى حديثه وهم .

وقال أبو العرب : قال محمد بن عبد الرحيم : ليس بثقة .

وضرب عليه أبو خيثمة .

أما أحمد رحمه الله فقال : ثقة لم يكن صاحب كذب .

وقال له ابنه عبد الله : إن يحيى بن معين يطعن على عامر بن صالح هذا . قال : يقول ماذا ؟ قال : قلت : رآه يسمع من حجاج .. قال : قد رأيت أنا حجاجا يسمع من هشيم ، وهذا عيب ؟ يسمع الرجل ممن هو أصغر منه وأكبر .

---

(١) راجع تاريخ بغداد والجرح والتعديل والكامل وتهذيب التهذيب وأسئلة البرقانى والآجرى .

وأمام هذا الاختلاف بين الإمامين يحيى بن معين وأحمد فى هذا الراوى تنظر فيما رواه أحمد عنه فنجده أحاديث ثابتة عن عائشة .. وأكثرها إن لم يكن كلها مما روى عن هشام بن عروة .

كما رأى إمكان سماعه من هشام بن عروة ، وظهور ما يقتضى عدالته وروايته عن هشام بحدثنا .

ولكل ذلك حكم بتوثيقه .

ولما أخبر بتضعيف ابن معين له سأل عن السبب . لكن السبب الذى ذكر له لم يكن واضحا فى سبب تضعيف ابن معين له . إنه سماعه ممن هو أصغر منه .

ولم يخبره ابنه عبد الله بأنه يسرق الحديث . ولو أخبر بذلك لضعفه أيضا بذلك . وهذا فيما يظهر معنى قول ابن حبان : يروى الموضوعات عن الثقات . أى الأحاديث الثابتة عن الثقات مدعيا سماعها منهم وهو لم يسمع ولكنه سرق الحديث . فهو فى روايته لهذه الأحاديث سارق حيث ادعى السماع . وقد يطلق عليه الكذب أى فى دعواه السماع وتصريحه بما لم يحدث ، وقد يقال على حديثه موضوع أى من حيث روايته هو لهذا الحديث بهذا السند حيث ادعى السند الذى رواه الثقات أو روى عن الثقات لنفسه وهو فى ذلك كذاب أو وضاع والسند به موضوع أو مكذوب .

إنه الخيط الرفيع بين الحديث المتروك ، وبين الحديث الموضوع من حيث السند . وكل ذلك لا يمس المتن المروى به الأحاديث لأنه ثابت من غير طريقه عمن رواه .

ولم يتجوزوا فى قوله حدثنا لما سرقه لأنه فى ذلك ليس من الثقات ولا يعرف له تأويل .

هذا . وقد توفى هشام بن عروة سنة ١٤٦ هـ .

وتوفى عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير سنة ١٨٢ هـ فيما ذكره ابن مردويه كما فى تهذيب التهذيب ولعلها سنة ١٩٢ .

ومما يرجح ذلك قول ابن حجر فى التقريب ، متروك الحديث أفرط فيه ابن معين فكذبه ، مات فى حدود التسعين .

وتوفى حجاج الأعور سنة ٢٠٦ ببغداد .

وتوفى هشيم سنة ١٨٣ .

أما قول أحمد رأيت أنا حجاجا يسمع من هشيم فلا يظهر وجه المناسبة فيه إلا إذا حمل على أن حجاجا لم يخبره حينئذ بذلك .

وسماع الحجاج من هشيم وارد فى العلل لعبد الله به أحمد فقرة رقم ١٧٢٣ حيث قال أحمد : أتيت هشيما وإذا عنده حجاج بن محمد وإسحاق ابن الطباع فحدثنا بحديث مؤثر بن عفازة وحديث ذى القرنين حديث الفضل بن عطية وحديث أبى الجهم ، وثم يحيى بن معين معنا .

وفى فقرة رقم ٢٥٣٨ قال : حدثنا هشيم بحديث أبى الجهم عن الزهرى عن أبى سلمة ، كان عنده حجاج بن محمد وإسحاق الطباع ، وسأل إسحاق ابن الطباع هشيما يومئذ عن حديث ذى القرنين حديث الفضل بن عطية فحدثنا به يومئذ وحدثنا يومئذ أيضا بحديث العوام عن جبلة بن سحيم عن مؤثر بن عفازة عن ابن مسعود ، فرأيت حجاجا يكتب وجعل لا يلحق وكان يكتب فى قرطاس ثم قام بعد المجلس فأصلح ما سقط عليه ، سأل هشيما عنه .

وقد روى الترمذى وحده لعامر هذا حديثا فقال : باب ما ذكر فى تطييب المساجد : حدثنا محمد بن حاتم المؤدب البغدادى حدثنا عامر

ابن صالح الزبيرى حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد فى الدور وأن تنظف وتطيب .

حدثنا هناد حدثنا عبدة ووكيع عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبى ﷺ أمر ، فذكر نحوه ، ثم قال : هذا أصح من الحديث الأول .

فرجح إرسال الحديث على وصله .

وقد أكد ذلك برواية ثالثة فقال : حدثنا ابن أبى عمر حدثنا سفيان ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبى ﷺ أمر ، فذكر نحوه ، قال سفيان ببناء المساجد فى الدور ، يعنى القبائل .

ولم يرو له غيره من الستة من هذا الطريق طريق هشام عن أبيه عن عائشة وقد أخرج أحمد الحديث فى مسنده جـ٦ ص ٢٧٩ عن عامر بن صالح موصولا عن عائشة . ولم يروه من الطرق المرسلة لأنها لا تتناسب مع ما يرويه فى مسنده من الأحاديث المتصلة ولم يبين علته لأنه لا يصرح بمثل هذه العلل فى المسند غالبا .

ولم يخرج النسائى لعامر بن صالح الزبيرى فى سننه ليكشف لنا عن علل حديثه ، وقد أورد ابن عدى عدة أحاديث رويت عنه فى الكامل منها الحديث الذى رواه عن الترمذى بين فى بعضها أن الحديث يعرف من رواية غيره مما يدل على أنه سرقه منه ، وفى بعضها تفرد عامر بها دون غيره من الرواة .

ولو اتسع أمامنا مجال التخريج لتابعناه فى كل حديث رواه أحمد عنه فى المسند وإن كان لكلها أو لأغلبها شواهد أو متابعات عند أحمد ، ومنها الحديث الذى أخرجه الترمذى .

فقد رواه أحمد فى المسند جـ٥ ص ١٧ من طريق سمرة بن جندب وفيه بقية بن الوليد وقد عنعن .

ورواه فى جـ٥ ص ٣٧١ من طريق عمرو بن عبد الله بن الزبير عن جده عروة عمن حدثه من أصحاب رسول الله — ﷺ — قال : كان رسول الله — ﷺ — يأمرنا أن نصنع المساجد فى دورنا وأن نصلح صنعتها ومظهرها .

(ب) نصر بن باب أبو سهل المروزى :

فى المسند جـ١ ص ٢٤٨ قال عبد الله : حدثنى أبى ثنا نصر بن باب أبو سهيل فى شوال سنة إحدى وثلاثين ومائة عن الحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس فروى حديثا ثم روى بعده خمسة أحاديث بنفس السند .

ولم يكن أحمد قد ولد فى سنة ١٣١ . ومات نصر بن باب فى ١٩٣ فيحتمل أنه سمع منه سنة ١٨١ وهو ما رجحه الشيخ شاكر أو فى ١٩١ .

وفى المسند جـ٣ ص ٣١٠ قال أحمد : ثنا نصر بن باب عن حجاج عن أبى الزبير عن جابر فذكر حديثا ثم روى بعده أربعة أحاديث كلها عن طريق نصر عن حجاج . ثم قال عبد الله : قلت لأبى : سمعت أبا خيثمة يقول : نصر بن باب كذاب ، فقال استغفر الله . كذاب ؟ إنما عابوا عليه أنه حدث عن إبراهيم الصائغ ، وإبراهيم الصائغ من أهل بلده فلا ينكر أن يكون سمع منه .

وفى المسند جـ١ ص ٢٠٤ روى له حديثا عن حجاج :

وقد نقل ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل عن عبد الله بن أحمد قال سألت أبى عن نصر بن باب فقال . إنما أنكر الناس عليه حين حدث عن إبراهيم الصائغ وما كان به بأس . قلت : إن أبا خيثمة كان يقول : كان

نصر بن باب كذابا . قال وما اجترىء على هذا أن أقوله ، استغفر الله .

ثم نقل عن ابن معين قال : نصر بن باب ليس حديثه بشيء ، ونقل عن أبيه قال : هو متروك الحديث :

وقال البخارى فى التاريخ الكبير . نصر بن باب ، كان بنيسابور يرمونه بالكذب .

وروى له عن جابر بن عبد الله أنهم كانوا بالحديبية ألفاً وأربعمائة فصلى بهم النبى — ﷺ — فرفع يديه فى كل تكبيرة . رواه من طريق نصر عن حجاج عن الذيال بن حرملة عن حرملة .

وهذا الحديث رواه أحمد فى المسند فيما رواه عن جابر من نفس الطريق الذى رواه البخارى هنا .

وفى الضعفاء للعقيلى عن يحيى بن معين قال : نصر بن باب ضعيف .

وعن البخارى قال : سكتوا عنه . ثم روى له عن الحجاج عن أبى اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : البلاء موكل بالقول . [وقد حرفت فى المطبوعة إلى القدر] وقال لا يعرف إلا به .

وذكره ابن حبان فى المجروحين فقال : من أهل نيسابور يروى عن إبراهيم الصائغ وداود بن أبى هند ، روى عنه العراقيون وأهل بلده . كان ممن ينفرد عن الثقات بالمقلوبات ، ويروى عن الأثبات مالا يشبه حديث الثقات ، فلما كثر ذلك فى روايته بطل الاحتجاج به .

وفى الكامل لابن عدى عن العباس بن مصعب لم يكن بثقة ، وأقر سعيد ابن يعقوب قول ابن عدى إنه ضعيف وسكت على أنه كذلك :

ونقل عن ابن معين أن نصراً ليس بثقة ، وعن السعدى قال : لا يساوى حديثه شيئاً ، وعن النسائى قال : متروك الحديث

وروى له أحاديث ثم قال : وهو مع ضعفه يكتب حديثه

وفى تاريخ بغداد للخطيب قال : سكن بغداد ، ، ثم نقل عن على بن المدينى قال :

كتب يحيى بن معين عن نصر بن باب عشرين ألف حديث ، قرأ فى كتاب له عن إبراهيم الصائغ وكان يحدثهم عنه فرأى فى أوله رجلا قد محا اسمه عن إبراهيم

ونقل عن ابن المدينى أيضاً قال : نصر بن باب كتبت عنه شيئاً ورميت بحديثه ، وضعفه .

ونقل عن ابن معين قال عن نصر : كذاب خبيث عدو الله : ذهبت إليه أنا وابن الحجاج بن أرطاه فأخرج إلينا كتبا كان فيها كتاب عوف فجعل يحدثنا ، فطوى رأس الكتاب ، فاستربت به فقلت : ناولنى الكتاب وظننت أنه قد حبس عنا بعض الأحاديث ، فأبى أن يعطينى . فوثبت عليه فأخذت الكتاب منه ، فنظرت فيه وكان يحدث عن عوف ، فإذا أوله : بسم الله الرحمن الرحيم حدثنى نوح بن أبى مريم أبو عصمة الخراسانى عن عوف ، فطرحت الكتاب بين يدى وقمت وتركناه : قيل له : كيف هذا ؟ قال : هذه كتبناها عن أبى عصمة ثم سمعتها بعد ، فقمنا وتركناه

وقال الصيمرى : نصر بن باب ليس حديثه بشيء .

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى لا يسوى حديثه شيئاً

وقال أبو زرعة لا ينبغى أن يحدث عنه .

ووهاه أبو داود جداً ، قال النسائى متروك الحديث :

وفى لسان الميزان : نصر بن ثابت بن سهل الخراسانى وهو خطأ وصحته ماعنونا به له وفيه :

وقال أبو عبيد القاسم : تركنا حديثه و كان امرءا صالحا :

وقال أحمد بن عاصم : تركنا حديثه بعد أن كتبنا عنه كثيراً :

وقال النسائى فى التمييز : ليس بثقة ولا يكتب حديثه ، وقال محمود ابن غيلان : ضرب أحمد وابن معين وأبو خيثمة على حديثه وأسقطوه

والكلام عن نصر بن باب قريب من الكلام عن عامر بن صالح الزبيرى فقد كان كما قال أبو عبيد امرءا صالحاً ، ولم يبلغ أحمد ما كشفه ابن معين من سرقته للحديث أو تدليسه عن المتروكين ، وإنما بلغه وصفه بالكذب من غير تعليل ، وكان البغداديون كما قال ابن سعد قد سمعوا منه (ومنهم أحمد) ورووا عنه ثم حدث عن ابراهيم الصائغ فاتهموه وتركوا حديثه .

ورأى أحمد إمكان سماعه منه لأنه بلديه ومعاصره . إذ هو إبراهيم ابن ميمون الصائغ أبو إسحاق المروزى يقال قتله أبو مسلم الخراسانى سنة ١٣١ هـ لأن أحمد سمع منه سنة ١٨١ بعد موت إبراهيم الصائغ بخمسين سنة أو فى سنة ١٩١ بعد موته بستين سنة : ورأى من سنه ما يسمح بسماعه منه وهو صغير خلافا لما رآه البغداديون من عدم إمكان سماعه منه ما حدث به عنه .

لكن أحمد لو وصل إليه ماذكره ابن معين ، أو دقق فى حديثه المروى عنه وفى متونه بعض المناكير لما روى عنه . ولما انفرد بتوثيقه دون بقية العلماء .

هذا وقد روى له أحمد مالم ينفرد بروايته من المتون بل ومالم ينفرد بروايته عمن روى عنه فى الغالب — وإن كان فى متونه بعض المناكير

ففى مارواه له عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ احتجم صائما محرماً فغشى عليه فلذلك كره الحجامة للصائم

ويظهر أنه تفرد بقوله فغشى عليه

وفيما رواه عن جابر فى وفاء أبى بكر له بما وعده به الرسول الله ﷺ قبل وفاته زاد ثم قال أبو بكر : ليس عليك فيها صدقة حتى يحول الحول .

وفى حديث الحديبية زاد عن جابر قال : وكان رسول الله ﷺ يرفع يديه فى كل تكبيرة من الصلاة ، وهو ماذكره البخارى فى التاريخ ثم ذكر رميهم له بالكذاب

وهذه أحاديث تحتاج إلى دراسة مفصلة تضاف إلى ماذكره العقيلى وابن عدى له

وبالجملة فأحمد رحمه الله اجتهد فى أمره بحسب ماوصل إليه ، وروى له ماووفق فى أصله وإن خالف فى بعض التفاصيل

ويظهر من هذا وغيره أن أحمد يعتبر أصل المتن لا كل ماورد فيه من تفاصيل .

٣ — بيان الضعف الوارد فى الحديث مع سلامة الحديث فى روايات أخر يستوعب بها روايات الحديث :

فى المسند جـ ١ صـ ١٢٢ قال أحمد : ثنا يحيى عن ابن أبى ليلى حدثنى أخى عن أبى عن على رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال . إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال . وليقل له : يرحمكم الله ، وليقل هو : يهديكم الله ويصلح بالكم .. فقلت له : عن أبى أيوب قال : على رضى الله عنه .

وكرره فى جـ ٥ صـ ٤١٩ فقال : ثنا محمد بن جعفر وحجاج قالا ثنا شعبة عن محمد ابن أبى ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن أبى أيوب عن النبى ﷺ أنه قال : إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ... (وليقل الذى يرد عليه) ... (وليقل هو يهديك الله ويصلح بالك) قال حجاج : (يهديكم) .. (بالكم) .

ورواه فى جـ ٥ صـ ٤٢٢ فقال : ثنا هاشم بن القاسم ثنا شعبة كسابقه وفيه : عن أخيه عن أبيه .. وفيه : وليقل الذى يشمته — وليقل الذى يرد عليه .. وليقل الذى يرد عليه .. وكله بصيغة الجمع : يرحمكم .. يهديكم .. بالكم .

وأفادت هذه الروايات أن شعبة رواه عن ابن أبى ليلى من طريق أبى أيوب وأن يحيى القطان لما وجده يحدث به بسنده عن على راجعه فيه ..

ولم يرد مايساند رواية ابن أبى ليلى لهذا الحديث عن على أو عن أبى أيوب وقد أورد ابن عدى فى الكامل الحديث فى ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى من رواية شعبة عنه ومن رواية القطان عنه أيضا ثم

قال : وهذا كله يؤتى عن ابن أبى ليلى من سوء حفظه كما قال شعبة : مارأيت أسوأ حفظا من ابن أبى ليلى .

وروى ابن عدى عن أحمد قال : ابن أبى ليلى ضعيف .. وقال عنه أيضا : مضطرب الحديث ..

والسبب فى إيراد الحديث فى المسند إظهار اضطراب ابن أبى ليلى فى سنده مع ثبوت متنه من طرق أخرى ..

فروى أحمد فى المسند جـ ٢ صـ ٣٥٣ قال ، حدثنا حجين أبو عمر حدثنا عبد العزيز عن عبد الله بن دينار عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ، فإذا قال الحمد لله قال له أخوه . يرحمك الله ، فإذا قيل له يرحمك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم .

ورواه البخارى فى الصحيح فقال : حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبى سلمة أخبرنا عبد الله بن دينار فذكره وفيه : وليقل له أخوه أوصاحبه .

وروى أحمد فى المسند جـ ٦ صـ ٨ حديثا آخر فقال : ثنا يحيى بن سعيد حدثنى سفيان ثنا منصور عن هلال بن يساف عن رجل من آل خالد بن عرفطة عن آخر قال : كنت مع سالم بن عبيد فى سفر فعطس رجل فقال : السلام عليكم .. فقال .. عليك وعلى أمك .. ثم سار فقال : لعلك وجدت فى نفسك .. قال ماأردت أن تذكر أمى .. قال : لم أستطع إلا أن أقولها : كنت مع رسول الله ﷺ فى سفر فعطس رجل فقال : السلام عليك .. فقال : عليك وعلى أمك .. ثم قال : إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال أو الحمد لله رب العالمين ، وليقل له يرحمكم الله أو يرحمك الله ، — شك يحيى — وليقل يغفر الله لى ولكم .

ومما أكد ثبوت الخطإ بالادراج أنه روى نفس الحديث من طريق الشعبي عن عدي بعدة اسانيد في المسند (مسند عدي) وليس في رواية منها ذكر البندقة ..

وهكذا بين بتعدد الروايات زيادة البندقة ، وأن الراجح عدم ثبوتها في الحديث فضلا عن ثبوتها من رواية الأعمش .. وإن لم يصرح في المسند بما صرح به في العلل اعتمادا على ظهوره من المقارنة بين الأحاديث .

٥ — عدم روايته للمراسيل إلا إذا ترجح الاتصال :

ففي المراسيل لأبي داود في النكاح ذكر حديثا من طريق أحمد بسنده عن ابن أبي نجيح قال قال رسول الله ﷺ : من كان موسرا لأن ينكح فلم ينكح فليس منا .. قال أحمد : هو عبد الله بن أبي نجيح .

ولم يروه أحمد في المسند لإرساله .

أما إذا كان الإرسال واردا والثابت الاتصال فالعبرة عنده بما ترجح الحكم به على الحديث ، ويروى الحديث بما يبرز الإرسال ثم يرويه بما يرجح الاتصال ..

ففي كتاب المراسيل لأبي داود باب في الرجل يجد ماله في يد غيره قال :

حدثنا هرون بن عبد الله ثنا حماد بن مسعدة عن عكرمة بن خالد قال حدثني أسيد بن حضير بن سماك — قال هرون : قال لي أحمد — يعني ابن حنبل — : هو في كتابه — قال أبو داود : يعني كتاب ابن جريج أسيد بن ظهير ، ولكن كذا حدثهم بالبصرة — أن معاوية كتب إلى مروان أن الرجل إذا وجد سرقته في يد الرجل

كان أحق بها ، فكتب إلى مروان بذلك وأنا على اليمامة ، فكتبت إليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أنه إذا وجدها في يد الرجل غير المتهم فإن شاء أخذها بما اشتراها وإن شاء اتبع سارقه ، وقضى بذلك بعده أبو بكر وعمر . فبعث مروان بكتابي إلى معاوية ، فكتب معاوية إلى مروان : إنك لست ولا أسيد تقضيان على فيما وليت ولكني أقضي عليكما فأبعد ماقضيت به ... فبعث مروان بكتاب معاوية إلى ، فقال أسيد : قضى بذلك رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر ، والله لا أقضي بغير ذلك أبدا ..

وفي المسند روى احمد الحديث عن ابن جريج من طريق روح ومن طريق عبد الرزاق ومن طريق هوذة بن خليفة ثلاثتهم عن عكرمة بن خالد عن أسيد بن حضير الأنصاري ثم أحد بني حارثة في رواية روح وعبد الرزاق

وفي روايه هوذة : عن أسيد بن حضير بن سماك. (ج ٤ ص ٢٢٦) .

ويظهر أن رواية عبد الرازق في المسند وكذا رواية روح ورد فيها أسيد بن حضير خطأ وصحتها أسيد بن ظهير .. ويبين ذلك ما في السنن الكبرى للنسائي حيث روى الحديث من طريق عبد الرزاق وفيه أسيد بن ظهير . ويؤكد ذلك مافي تحفة الأشراف من إيراد الحديث في أسيد بن ظهير فذكر فيه رواية النسائي بذلك ثم قال : وكذا رواه إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق.. وقيل عن أسيد بن حضير وهو وهم .. وسبب الوهم كما قال المزي في مسند أسيد بن حضير أن أسيد بن حضير مات زمن عمر وصلى عليه ، ومن مات في زمن عمر لا يدرك أيام معاوية .. قال : ورواه روح بن عبادة وعبد الرزاق فقالا أسيد بن ظهير .

فالراجح إذن عدم إرسال الحديث ، وقد بين ذلك أحمد في مسنده بسرد الروايات المتتابعة وإن لم ينص على ذلك صراحة كما صرح لأبي داود .

وفيه دقة أحمد فى بيان مواقع الخطا فى أسانيد الحديث ووجه الاستدلال عليه وبيان الصواب فيما ورد من الروايات .

٦ — صيانة المسند عن تدليس المدلسين :

والمدلسون قسمان :

١ — من يدلس عن المردودين .

٢ — من يدلس عن غير المردودين .

ففى العلل عن أحمد قال : قال أبو بكر بن عياش : قال رجل للأعمش : ممن سمعته ؟ فى شىء رواه عن مجاهد قال : حدثنيه ليث عن مجاهد (ج ١ ص ٦١) .

وروى البخارى فى الرقاق حديث ابن عمر مرفوعا : كن فى الدنيا كأنك غريب فقال : حدثنا على (ابن المدينى) حدثنا محمد بن عبد الرحمن أبو المنذر الطفاوى عن سليمان الأعمش قال حدثنا مجاهد عن عبد الله ابن عمر .

ومع ثبوت سماع الأعمش من مجاهد هذا الحديث فإن أحمد رحمه الله روى الحديث فى مسنده من عدة طرق ، فرواه عن سفيان عن ليث عن مجاهد .. وعن أبى معاوية ثنا ليث عن مجاهد وعن أبى المغيرة ثنا الأوزاعى أخبرنى عبدة بن أبى لبابة عن ابن عمر .

ولم يروه من طريق الأعمش عن مجاهد لاحتمال تدليسه عن ليث عنه . ولم تصله الرواية التى صرح فيها بالتحديث . . . وقد ساند رواية ليث بن أبى سليم برواية غيره لاحتياجه لذلك . . (راجع المسند ج ٢ ص ٢٤ ، ٤١ ، ١٣٢) .

وروى أبو داود والنسائى من طريق الأعمش عن مجاهد حديث : من استعاذكم بالله فأعيذوه (أبو داود فى الأدب والنسائى فى الزكاة) .

وروى أحمد نفس الحديث من رواية الأعمش عن مجاهد فى عدة أسانيد .

ورواه بسنده عن أبى بكر بن عياش عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر . ومع احتمال تدليس الأعمش له ، فإنه لم يأبه بذلك لما ثبت عنده من سماع الأعمش من مجاهد مما ضعف عنده اعتماد هذا الاحتمال (المسند ج ٢ ص ٦٨ ، ٩٩ ، ١٢٧ ، ٩٦) .

وبالجملة ، فقد ثبت تدليس الأعمش بعض الأحاديث عن مجاهد ، وثبت سماعه للبعض الآخر ، وتصرف أحمد فى رواية الأعمش عن مجاهد على هذا الأساس فروى عنه عن مجاهد ما ترجح عنده عدم التدليس وترك من روايته عنه ما قوى عنده أحتمال التدليس فيه .

وروى الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال : لاتمنعوا نساءكم المساجد بالليل .

فرواه أحمد من هذا الطريق لأنه من روايته عن محمد بن جعفر ثنا شعبة عن سليمان أى الأعمش وشعبة كان يتحرى عدم التدليس من شيوخه .

لكنه مع ذلك رواه أيضا من طرق مما يدل على ثبوته عن ابن عمر وينفى أثر التدليس إن وجد (المسند ج ٢ ص ٩ ، ٤٣ ، ١٤٠ ، ١٦ ، ١٥١) .

وروى الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس أن النبى ﷺ كان يستلم الركن بمحجنه ويقبل المحجن .. ولم يروه أحمد من طريقه بل رواه من طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس (راجع النسائى فى الكبرى كتاب الحج والمسند ج ١ ص ٢٤٨) .

وروى أحمد من طريق الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن رسول

الله ﷺ قال : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، ولو أن قطرة من الزقوم قطرت لأمرت على أهل الأرض عيشهم فكيف من ليس له طعام إلا الزقوم .. ولم يروه من غير طريقه لأنه من رواية شعبة عنه (جـ ١ ص ٣٠١ ، ٣٣٨) .

وكل هذا يؤيد ماذكرناه وأنه حاول تنقية مسنده من التدليس .

هذا عن تدليس الأعمش عن مجاهد .

وفى العلل عن أحمد قال : حدثنا هشيم عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن سفيان الثقفى عن أبيه أن رجلا قال : يارسول الله ، مرنى بأمر لاأسأل عنه أحدا بعدك . . فقال أحمد : لم يسمعه هشيم من يعلى بن عطاء (رقم ٢٠٨٣) .

ورواه أحمد فى المسند من طريق هشيم كما هنا ، ولكنه رواه بعدة روايات أخرى من غير طريق هشيم ومنها رواية شعبة عن يعلى بن عطاء ، ورواية عروة بن الزبير ورواية محمد بن عبد الرحمن بن ما عز كلاهما عن سفيان الثقفى ، وكل ذلك مما يدل على عدم تأثير تدليس هشيم للحديث .

(المسند جـ ٤ ص ٣٨٤ وجـ ٣ ص ٤١٣)

وفى العلل عن أحمد قال : لم يسمع هشيم من الزهرى حديث على بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبى ﷺ : لا يتوارث أهل ملتين شتى ، قال أحمد : وقد حدثنا به هشيم (فقرة رقم ٢١١٣)

ولم يروه عن أسامة من طريق هشيم وإنما رواه من عدة طرق عن ابن عيينة ومعمر وابن جريج عن الزهرى (المسند جـ ٥ ص ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩)

وفى العلل عن أحمد : لم يسمع هشيم من الزهرى حديث سالم عن أبيه عن النبى ﷺ أنه كان يرفع يديه إذا كبر (رقم ٢١١٤)

ولم يروه فى المسند من طريق هشيم بل رواه من طريق معمر عن الزهرى عن سالم ، ومن طريق جابر عن سالم ، ومن طريق محارب بن دثار عن ابن عمر (جـ ٢ ص ٤٥ ، ١٤٥ ، ١٤٧) .

وفى العلل عن أحمد قال فى حديث هشيم عن أبى بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبى ﷺ سئل عن ذرارى المشركين .. قال أحمد : لم يسمعه هشيم من أبى بشر (رقم ٢١٣٠) .

ورواه فى المسند من طريق هشيم كما هنا ، لكنه أزال أثر التدليس بروايته له عن عفان ثنا أبو عوانة ثنا أبو بشر ، وبروايته له عن محمد بن جعفر ثنا شعبة ثنا أبو بشر ، وبروايته له عن عبد الرحمن بن مهدى حدثنا شعبة عن أبى بشر (جـ ١ ص ٢١٥ ، ٣٢٨ ، ٣٤١ ، ٣٥٨)

هذا عن التدليس عن غير المردودين

أما موقفه من التدليس عن المردودين فيتمثل فيما رواه القعيلى عن عبد الله بن أحمد قال : ذكرت لأبى حديث عبد الصمد عن أبيه عن الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبى ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ أن يمشى الرجل فى نعل واحد أوخف واحد . فقال أبى : هذا حديث منكر .

قيل له : إن غير عبد الصمد يقول : عن عبد الوارث عن الحسن عن عمرو بن خالد عن حبيب — قال أبى : عمرو بن خالد ليس يسوى حديثه شيئا .

وعمرو بن خالد قال أحمد عنه كذاب . فقيل له : الذى يروى عنه إسرائيل . قال ، الذى يروى حديث الزيدين ويروى عن زيد بن على عن آبائه أحاديث موضوعة ، يكذب .

ونقل عن ابن معين مثله . .

وقال وكيع : كان عمرو بن خالد فى جوارنا يضع الحديث فلما فطن به تحول إلى واسط .

وقال ابن عدى : عامة مايرويه موضوعات .

والمتتبع لأحاديث عمرو بن خالد التى رواها ابن عدى من طريقه يجد أن المسند قد خلا منها ولم يرد فيه حديث من هذه الأحاديث .

أما عن الحسن بن ذكران البصرى فقال أحمد عنه : أحاديثه بواطيل، وقال عنه أيضاً : يروى عن حبيب بن أبى ثابت ولم يسمع من حبيب إنما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطى.

وقال ابن عدى بعد أن أورد له أحاديث : وللحسن بن ذكران غير ماذكرت وليس بالكثير ، وفى بعض ما ذكرت مالا يرويه غيره ، على أن يحى القطان وابن المبارك قد رويا عنه وناهيك للحسن بن ذكوان من الجلالة أن يرويا عنه وأرجو أنه لا بأس به .

ويظهر أن الإمام أحمد ترك حديثه أيضاً ولم يرو من طريقه فى المسند شيئاً فقد أورد ابن عدى فى كامله من طريق ابن المبارك عن الحسن بن ذكوان عن سليمان الأحول عن عطاء عن أبى هريرة قال: نهى النبى ﷺ عن السدل فى الصلاة وأن يغطى الرجل فاه .

ثم قال : وقوله : نهى عن السدل فى الصلاة ، كنا نعرفه من حديث عسل بن سفيان عن عطاء عن أبى هريرة ، وهذا الحسن بن ذكوان قد رواه عن سليمان عن عطاء .

والنهى عن السدل رواه أحمد فى المسند من طريق حماد بن مسلمة عن عسل بن صفوان عن عطاء، ومن طريق وهيب وحماد عن عسل، ومن طريق

سعيد ابن أبى عروبة عن عسل عن عطاء، وترك رواية ابن ذكوان مع أنها مما رواه ابن المبارك عنه مما يدل على تركه إياه [راجع المسند حـ ٢ ص ٢٩٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨] .

٧ — عنايته بالتمييز بين ما حدث به المحدث من كتابه وما حدث به من حفظه وبيان الفرق بين روايته ، وقد سبق ذلك فى حديث ابن جريج [راجع فقرة ٥] .

وفى المسنده جـ ٥ ص ١٠ عن أحمد : ثنا روح من كتابه ثنا سعيد بن أبى عروبة عن قتادة قال حدث الحسن عن سمرة أن رسول الله ﷺ قال: سام أبو العرب ويافث أبو الروم وحام أبو الحبش ... وقال روح ببغداد من حفظه ولد نوح ثلاثة سام وحام ويافث.

٨ — عنايته ببيان ضبط المحدث لما رواه ولو كان من الصحابة ، ففى مسند سمرة بن جندب كرر الرواية عن الحسن عن سمرة أن النبى ﷺ كان يسكت سكتتين إذا دخل فى الصلاة وإذا فرغ من القراءة ، فأنكر ذلك عمران بن حصين ، فكتبوا إلى أبى بن كعب يسألونه عن ذلك فقال: صدق سمرة .

ويروى بسنده عن ثعلبة بن عباد عن سمرة بن جندب فى خطبته التى كرر فيها حديثاً للرسول ﷺ فى صلاة الكسوف وذكر الدجال، وهو حديث طويل وفى آخره .

قال ثعلبة عن سمرة فى المرة الثانية لرواية الحديث : فما قدم كلمة ولا أخرها عن موضعها ، ويكرره باختصار ويكرر كلام ثعلبة فيه .

ويروى عن سمرة قوله : إنه ليمنعنى أن أتكلم بكثير مما كنت أسمع من رسول الله ﷺ أن ههنا من هو أكبر منى وكنت ليلتئذ غلاماً وإنى كنت

لأحفظ ما أسمع منه — صليت وراء رسول الله ﷺ وصلى على أم كعب، ماتت وهى نفساء فقام رسول الله ﷺ للصلاة عليها وسطها؟

٩ — تركه رواية الحديث المعضل ولو ورد من وجه غير معضل إذا ترجح عنده رواية المعضل: ففى العلل عن أحمد عن عفان قال: جاء أبو جرى واسمه نصر بن طريف إلى جرير بن حازم يشفع لإنسان يحدثه، فقال جرير: حدثنا قتادة عن أنس قال: كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضة، قال أبو جرى: كذب. والله ما حدثناه قتادة إلا عن سعيد بن أبى الحسن أى من قوله [جـ ٢ ص ٥٣ وراجع الترمذى وأبا داود فى الجهاد].

قال أحمد: وهو قول أبى جرى، وأخطأ جرير.

ولم يرد الحديث فى المسند لترجح إعضاله عند أحمد.

ورواه أبو داود فى الجهاد من طريق جرير بن حازم كما فى العلل، ثم رواه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن سعيد بن أبى الحسن، ورواه من طريق ثالث عن محمد بن بشار حدثنى يحيى بن كثير أبو غسان العنبرى عن عثمان بن سعد عن أنس بن مالك.

وفى نسخة لأبى داود قال: أقوى هذه الأحاديث حديث سعيد ابن أبى الحسن، والباقية ضعاف.

ورواه الترمذى عن جرير وهمام عن قتادة عن أنس، ثم قال: وقد روى بعضهم عن قتادة عن سعيد بن أبى الحسن، وقال عن حديث جرير حسن غريب.

ورواه النسائى فى الزينة من طريق همام وجرير ثنا قتادة عن أنس ومن طريق يزيد — وهو ابن زريع — عن هشام عن قتادة عن سعيد بن أبى الحسن ورواه من طريق عثمان بن حكيم عن أبى أمامة بن سهل.

١٠ — العناية بتصحيح أسماء الشيوخ:

فى العلل عن أحمد: حدثنا وكيع قال حدثنى داود بن سوار عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعاً.

قال: خالفوا وكيعا فى اسم هذا الشيخ — يعنى داود بن سوار — قال الطفاوى محمد بن عبد الرحمن والرسانى: سوار أبو حمزة [جـ ١ ص ١٢ وراجع المسند جـ ٢ ص ١٨٠ وجـ ٢ ص ١٨٧].

والحديث رواه أبو داود بأسانيد وبين وهم وكيع فى إسناده وأن أبا داود الطيالسى قال: ثنا أبو حمزة سوار الصيرفى [كتاب الصلاة من سنن أبى داود].

وفى المسند رواه أحمد عن وكيع كما ذكره فى العلل ثم ذكر تمامه وهو: واضربوهم عليها إذا بلغوا عشراً وفرقوا بينهم فى المضاجع.

ثم قال: وقال الطفاوى محمد بن عبد الرحمن سوار بن حمزة، وأخطأ فيه [أى وكيع][1].

وقال فى موطن آخر: ثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوى وعبد الله بن بكر السهمى المعنى واحد قالا حدثنا سوار أبو حمزة فذكره بسنده ومتنه وفيه زيادة وهى: وإذا أنكح أحدكم عبده أو أجيره فلا ينظرن إلى شىء من عورته فإنما أسفل من سرته إلى ركبتيه من عورته[2].

وهكذا اهتم أحمد رحمه الله فى مسنده ببيان خطأ شيخه وكيع فى اسم الراوى وتبين بمجموع ماذكره من الروايات وجه الخطأ والدليل عليه مع ذكر الصواب.

---

(١) جـ ٢ ص ١٨٠ (٢) جـ ٢ ص ١٨٧

ولم يكتف بذلك بل رواه بسند آخر فقال: ثنا زيد بن الحباب حدثنى عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ: إذا بلغ الغلام سبع سنين أمر بالصلاة فإذا بلغ عشراً ضرب عليها[1].

ورواه الترمذى وأبو داود من هذا الطريق أيضاً.

وعبد الملك بن الربيع بن سبرة: عن أبيه عن جده ضعفه ابن معين والروايات الأخرى للحديث تدعمه وتقويه

وهكذا عنى أحمد أيضاً بجمع كل مايوجد من الروايات للحديث لتدعيم المتن فضلا عن بيان ما فى بعض الأسانيد من خطإ، وبين وجه الصواب،

١١ — هل سكت عن بيان الخطإ فى اسم راو؟

فى المسند: حدثنا أسود بن عامر حدثنا إسرائيل عن إبراهيم بن إسحاق عن سعيد عن أبى هريرة أن النبى ﷺ مر بجدار أو حائط مائل فأسرع المشى، فقيل له، فقال: إنى أكره موت الفوات

وروى له حديثا ثانياً عقب الحديث الأول بنفس السند السابق ومتنه: اللهم إنى أعوذبك أن أموت غما أوهما أو أن أموت غرقاً أو أن يتخبطنى الشيطان عند الموت أو أن أموت لديغا

وروى له حديثاً ثالثاً من طريق أسود عن إسرائيل عنه عن إبراهيم ابن عبيد بن رفاعة عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: هو شر الثلاثة إذا عمل بعمل والديه، يعنى ولد الزنا [المسند جـ٦ ص ١٠٩].

قال ابن حجر فى تعجيل المنفعة فى ترجمة إبراهيم بن إسحاق: أخرج ابن عدى الحديث فى ترجمة إبراهيم بن الفضل وساقه من طريق عبيد الله ابن موسى ثنا إسرائيل عن إبراهيم بن الفضل عن سعيد به [حديث مر بحائط مائل، وفيه إنى أكره موت الفوات].

(١) المسند جـ ٣ ص ٤٠٤

قال: ورواه من طريق أبى معاوية عن إبراهيم بن الفضل به.

فتبين أن المراد بإبراهيم بن إسحاق هنا [عند أحمد] إبراهيم بن الفضل والذى يترجح عندى أن بعض الرواة صحف كنيته فجعلها اسم أبيه، كأنه كان فى الأصل حدثنا إبراهيم أبو إسحاق فصارت ابن .. ه.

قال ابن عدى فى الكامل بعد أن روى لإبراهيم بن الفضل أحاديث ليس منها فى المسند إلا حديث: إنى أكره موت الفوات، ومع ضعفه يكتب حديثه، وعندى أنه لا يجوز الإحتجاج بحديثه.

وكان من الممكن لإبن حجر أن يحتج على أن إبراهيم بن إسحاق هو ابن الفضل بقول ابن حبان فى المجروحين: إبراهيم بن الفضل المخزومى أبو اسحاق من أهل المدينة، وهو الذى يقال له: إبراهيم بن إسحاق المخزومى، وكان فاحش الخطأ، يروى عن المقبرى، روى عنه إسرائيل ثم روى له حديث: مر بجدار مائل فأسرع المشى..

وقال البخارى فى التاريخ: إبراهيم بن الفضل أبو إسحاق المخزومى، منكر الحديث عن المقبرى، روى إسرائيل عن إبراهيم بن إسحاق وقال ابن الفضل:

وقال أحمد فى العلل عن إبراهيم بن الفضل: ليس بقوى فى الحديث ضعيف الحديث، ونحن هنا أمام أمرين:

إما أن نعتمد قول ابن حبان وما انتهى إليه ابن حجر ونقول إبراهيم ابن إسحاق وإبراهيم بن الفضل واحد.. وعلى ذلك فقد أخرج أحمد من حديثه ما له شواهد تجبر متنه — فللأحاديث الثلاثة التى إرواها شواهد رواها من طريق غيره عن صحابة غير الذين روى من طريقهم فقد روى عن أبى اليسر وعن ابن عمرو تعوذ النبى ﷺ من التردى وتعوذه من أن يخر عليه شىء أو يخر على شىء، وروى عن أبى هريرة حديث ولد الزنا شر الثلاثة [المسند جـ ٢ ص ٣١١]

ويحتمل أنه لم يعتبر ذلك ، فلم يرو لابن الفضل وروى لابن إسحاق وهذا ما يظهر لى حتى الآن وعلى ذلك فإبراهيم بن اسحاق كما قال الحسينى مجهول والشواهد لحديثه تزيل أثر جهالته .. وبعض الأئمة يقبل حديث الراوى إذا روى عنه ثقة وروى عن ثقة ولم يجرح كما هنا .

ولعل مما يرجح ذلك عدم إخراج ابن عدى حديث ابن اسحاق وعدم إشارته أيضاً لرواية إسرائيل الحديث من طريق ابن إسحاق، وعدم ورود الحديثين الآخرين عند أحمد من طريق ابن الفضل .

ويحتمل أن الرواية عن إبراهيم أبى إسحاق فكتب ابن إسحاق كما ذكر ابن حجر ، ويرجح ذلك قول البخارى فى الأوسط : روى إسرائيل عن إبراهيم أبى إسحاق هو ابن الفضل فيكونان واحداً ، لكن يبعد ذلك كلام ابن حبان .. وعلى ذلك فما فى الأوسط خطأ والصحيح ما فى الكبير وعدم وجود تحريف فى الرواية فى المسند ويعود الأمر إلى ما قلناه .

وقد ترك أحمد أحاديث لإبراهيم بن الفضل عن سعيد المقبرى رويت فى بعض كتب السنن ، منها عند الترمذى فى الدعوات أن النبى ﷺ كان إذا همه الأمر رفع رأسه إلى السماء .

ومنها قول أبى هريرة إن كنت لأسأل الرجل من أصحاب النبى ﷺ عن الآيات من القرآن أنا أعلم بها منه ما أسأله إلا ليطعمنى شيئا وفيه تسكنية الرسول ﷺ جعفر بن أبى طالب بأبى المساكين .. وروى بعضه عند ابن ماجه فى الزهد .

ومنها حديث : (الكلمة الحكمة ضالة المؤمن) رواه الترمذى فى العلم وابن ماجه فى الزهد .

١٢ — عناية بإثبات سماع الراوى ممن روى عنه :

(أ) قال أحمد فى العلل : قال شعبة : كنت أشتهى أن أسمع من أبى سفيان — يعنى ابن العلاء — أى حديث ابن مغفل عن النبى ﷺ : لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها ، لأن الحسن قال : سمعت ابن مغفل ، ثم ذكر الحديث .

وقد روى فى المسند الحديث فقال : ثنا وكيع عن أبى سفيان بن العلاء قال : سمعت الحسن يحدث أن رسول الله ﷺ قال : لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها ، فاقتلوا منها كل أسود بهيم .. فقال له رجل : يا أبا سعيد ، ممن سمعت هذا فقال : حدثنيه — وحلف — عبد الله بن مغفل عن النبى ﷺ منذ كذا وكذا .. ولقد حدثنا فى ذلك المجلس .

ورواه بطرق أخرى :

فرواه من طريقين عن يونس عن الحسن .

ومن طريقين عن عوف عن الحسن .

وكل هذه الطرق عن الحسن بالعنعنة عن ابن مغفل ..

وروى له أحاديث أخرى بالعنعنة عن ابن مغفل .

وأثبت بروايته الأولى حمل عن فى كل ما روى من هذا الطريق على الإتصال

هذا وفى الحلية جـ ٤ صـ ١٩٣ ، ١٩٤ كلام مفصل فى تخريج هذا الحديث وكذا فى علل الدارقطنى .. والله أعلم .

(ب) وفى المسند جـ ١ صـ ٥٧ قال أحمد : ثنا وكيع ثنا سفيان — وعبد الرحمن عن سفيان — عن علقمة بن مرثد عن أبى عبد الرحمن عن عثمان رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه ..

وفى جـ ١ صـ ٥٨ قال : ثنا محمد بن جعفر وبهز وحجاج قالوا : حدثنا شعبة قال : سمعت علقمة بن مرثد يحدث عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن السلمى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال : إن خيركم من علم القرآن أو تعلمه — قال محمد بن جعفر وحجاج : فقال أبو عبد الرحمن : فذاك الذى أقعدنى هذا المقعد ..

قال حجاج : قال شعبة : ولم يسمع أبو عبد الرحمن من عثمان رضى الله عنه ولا من عبد الله ولكن قد سمع من على رضى الله عنه .

وفى جـ ١ صـ ٦٩ قال : ثنا يحيى بن سعيد عن سفيان وشعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن عن عثمان عن النبى ﷺ قال سفيان : أفضلكم .. وقال شعبة : خيركم من تعلم القرآن وعلمه ..

وليس لأبى عبد الرحمن عن عثمان فى مسند أحمد غير هذا الحديث

ويرى البخارى فى ترجمة أبى عبد الرحمن السلمى عبد الله بن حبيب — وهو كما قال ابن عبد البر فى الإستغناء عند جميعهم ثقة — يرى أنه سمع من عثمان .

ومما يدل لذلك ما رواه البخارى فى صحيحه فى الوصايا بسنده عن أبى عبد الرحمن أن عثمان رضى الله عنه حيث حوصر أشرف عليهم وقال : أنشدكم الله ولا أنشد إلا أصحاب النبى ﷺ : ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قال : من حفر رومة فله الجنة فحفرتها ... الحديث .

وظاهر هذا الحديث أنه حضر وسمع . .

ولعل شعبة قال بعدم سماعه من عثمان قبل أن يروى عن أبى إسحاق عنه هذا الحديث . .

هذا وفى رواية البخارى لهذا الحديث قال : حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرنى علقمة بن مرثد سمعت سعد بن عبيدة به بلفظ :

خيركم من تعلم القرآن وعلمه . . قال : وأقرأ أبو عبد الرحمن فى إمرة عثمان حتى كان الحجاج .. قال : وذاك الذى أقعدنى هذا المقعد .

قال ابن حجر فى شرح هذا الحديث : ظهر لى أن البخارى اعتمد فى وصله وفى ترجيح لقاء أبى عبد الرحمن لعثمان على ما وقع فى رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة وهى أن أبا عبد الرحمن أقرأ من زمن عثمان إلى زمن الحجاج وأن الذى حمله على ذلك هو الحديث المذكور فدل على أنه سمعه فى ذلك الزمان ، وإذا سمعه فى ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه ممن عنعنه عنه وهو عثمان رضى الله عنه ، ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان ، وأسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبى النجود وغيره ، فكان هذا أولى من قول من قال إنه لم يسمع منه .

وهو ما يضم إلى ما قدمناه — وبالله التوفيق ،

(جـ) فى المسند جـ ٢ صـ ١٧١ : ثنا حسين — يعنى ابن محمد — ثنا جرير — يعنى ابن حازم — عن محمد — يعنى ابن إسحاق — عن أبى سفيان عن مسلم بن جبير عن عمرو بن الحريش قال: سألت عبد الله بن عمرو بن العاص فقلت : إنا بأرض ليس بها دينار ولا درهم وإنما نبايع بالإبل والغنم إلى أجل فما ترى ذلك ؟ قال : على الخبير سقطت ، جهز رسول الله ﷺ جيشاً على إبل من إبل الصدقة حتى نفدت وبقى ناس ، فقال رسول الله ﷺ : اشتر لنا إبلا بقلائص من إبل الصدقة إذا جاءت حتى نؤديها إليهم ، فاشتريت البعير بالاثنين والثلاث قلائص حتى فرغت ، فأدى ذلك رسول الله ﷺ من إبل الصدقة .

وفى جـ ٢ صـ ٢١٦ قال : ثنا يعقوب ثنا أبى عن ابن إسحاق حدثنى أبو سفيان الجرشى وكان ثقة فيما ذكر أهل بلاده عن مسلم بن جبير مولى ثقيف وكان مسلم رجلا يؤخذ عنه وقد أدرك

وسمع عن عمرو بن حريش الزبيدى عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال : قلت : يا أبا محمد، إنا بأرض لسنا نجد بها الدينار والدرهم وإنما أموالنا المواشى فنحن نتبايعها بيننا فنبتاع البقرة بالشاة نظرة إلى أجل ، والبعير بالبقرات ، والفرس بالأباعر ، كل ذلك إلى أجل ، فهل علينا فى ذلك من بأس .. فقال : على الخبير سقطت ، أمرنى رسول الله ﷺ أن أبعث جيشا على إبل كانت عندى ، قال : فحملت الناس عليها حتى نفدت الإبل وبقيت بقية من الناس ، قال : فقلت لرسول الله ﷺ : يا رسول الله ، الإبل قد نفدت وقد بقيت بقية من الناس لا ظهر لهم .. قال : فقال لى رسول الله ﷺ : ابتع علينا إبلا بقلائص من إبل الصدقة إلى محلها حتى ننفذ هذا البعث ، قال : فكنت أبتاع البعير بالقلوصين والثلاث من إبل الصدقة إلى محلها حتى انفذت ذلك البعث ، قال : فلما حلت الصدقة أداها رسول الله ﷺ .

وفى سنن أبى داود فى البيوع : حدثنا حفص بن عمر نا حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبى حبيب عن مسلم بن جبير عن أبى سفيان عن عمرو بن حريش عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشا فنفدت الإبل فأمره أن يأخذ فى قلاص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة .

وبالمقارنة بين رواية أبى داود ورواية أحمد نجد عناية أحمد برواية الحديث تاما لإثبات سماع عمرو بن حريش من عبد الله بن عمرو ، أما أبو داود فقد اختصر الحديث بحيث لا يظهر منه ما يدل على السماع بينهما .

وفى تاريخ البخارى الكبير : عمرو بن حريش أبو محمد الزبيدى سمع عبد الله بن عمرو قال سعيد بن محمد عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق حدثنى سفيان بن جبير مولى ثقيف الجرشى وكان ثقة عن عمرو .

وقال عبيد عن يونس عن ابن إسحاق عن أبى سفيان الجرشى عن عمرو .

وقال عبد الأعلى عن ابن إسحاق عن أبى سفيان عن مسلم بن كثير عن عمرو بن حريش .

وقال حفص بن عمر عن حماد بن سلمة عن ابن إسحاق عن يزيد بن أبى حبيب عن مسلم بن جبير عن أبى سفيان عن عمرو فى بيع الحيوان .

وفى ثقات ابن حبان : عمرو بن حبشى الزبيدى يروى عن ابن عباس وابن عمر روى عنه عبد الله بن مقدام ، وهو الذى يقال له : عمرو بن حريش .

قال ابن حجر فى التهذيب : وفرق بينهما أى ابن حبشى وابن حريش غير واحد .. وذكر فى ترجمة ابن حريش الاختلاف فى سنده فقال : وعنه أبو سفيان غير منسوب ، وقيل عن أبى سفيان عن مسلم بن جبير عنه ، وقيل عن سفيان بن جبير مولى ثقيف .

وفى الجرح والتعديل : عمرو بن حريش سمع عبد الله بن عمرو وروى عنه أبو سفيان عن مسلم بن كثير [قاله أبو حاتم] .

وفى المحلى لابن حزم ج ١ ص٤٩ ط مكتبة الجمهورية بمصر عن حديث ابن عمرو : وهذا حديث فى غاية فساد الإسناد ، رويناه من طريق محمد ابن إسحاق ، فمرة رواه عن أبى سفيان — ولا يدرى من هو — عن مسلم ابن كثير — ولا يدرى من هو .. وعن عمرو بن دينار الدينورى — ولا يدرى من هو — عن عمرو بن حريش الزبيدى ولا يدرى من هو .

ومرة قلب الإسناد فجعل أوله آخره وآخره أوله .. فرواه عن يزيد ابن أبى حبيب عن مسلم بن جبير — ولا يدرى من هو — عن أبى سفيان — ولا يدرى من هو — عن عمرو بن حريش .

وفى سؤالات عثمان بن سعيد الدارمى لابن معين ترجمة رقم ٧٣٤، ٧٣٥:
قال : قلت : محمد بن إسحاق عن أبى سفيان ما حال أبى سفيان هذا ؟ فقال: ثقة مشهور .. قلت : عن مسلم بن كثير عن عمرو بن حريش الزبيدى ، فقال : هذا حديث مشهور .

ونقل ذلك ابن أبى حاتم فى ترجمة مسلم بن كثير ثم ذكر الحديث من رواية عبد الأعلى السامى بالسند الذى ذكره البخارى فى التاريخ بنحو ما رواه أحمد .

ومن كل ما تقدم يمكننا إدراك سبب جزم البخارى فى التاريخ بسماع عمرو بن حريش من ابن عمرو ، وعناية أحمد فى رواياته بذكر ما يثبت السماع ويذكر فيه الحكم على الرواة ، واكتفاء البخارى فى إثبات السماع بمثل إسناد ابن اسحاق مع ما فيه من الاختلاف الذى يدل على عدم الضبط أو على التدليس الذى يخشى من بقائه مع ذكر الساقط فى السند . هذا وقد تفرد بالحديث ابن اسحاق وأحمد لا يقبل تفرده ، لكنه روى الحديث لما له من الشواهد التى ذكر بعضها البخارى فيما يمهد به فى صحيحه — من المعلقات ونحوها — للأحاديث .

وأما جهالة عمرو بن حريش إذا قلنا بأنه ليس ابن حبشى فلأن الراوى عنه ثقة وروى عن ثقة ولم يجرح فقد وثقه ابن حبان — وأما التقديم والتأخير للرواة فهو مما يدل على عدم الضبط أيضاً .

وفى نصب الراية : أخرجه أبو داود فى سننه وأحمد فى مسنده والحاكم فى المستدرك وقال : صحيح على شرط مسلم .

وفى المستدرك جـ٢ صـ٥٦ أخرجه الحاكم من طريق حماد بن سلمة بمثل ما أخرجه البخارى فى التاريخ وأبو داود فى السنن — لكن أبا داود ورد

فى سنده الذى رواه زيادة عمرو بن حريش — وقال صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبى .

وذكر فى نصب الراية جـ٤ صـ٤٧ قول ابن القطان فى كتابه : هذا حديث ضعيف مضطرب الإسناد .

وذكر رواية حماد بن سلمة من طريق أبى داود .

ورواية جرير بن حازم كما فى رواية أحمد وقال ذكر هذه الرواية الدارقطنى .

ورواية حماد بن سلمة من طريق عفان مثل رواية أبى داود .

ورواية عبد الأعلى بمثل ما فى التاريخ الكبير .

قال : ومع هذا الاضطراب فعمرو بن حريش مجهول الحال .. ومسلم بن جبير لم أجد له ذكراً ولا أعلمه فى غير هذا الاسناد .. وكذلك مسلم مجهول الحال أيضاً إذا كان عن أبى سفيان ، وأبو سفيان فيه نظر . اهـ

ويظهر من كل ما قدمناه ميل الامام أحمد إلى الترجيح وإختيار الروايات الراجحة فى المسند وذكره ما يدل على توثيق الرواة فى السند وإعتماده الشواهد فى تأييد قبول الحديث .

وفى التلخيص الحبير حديث رقم ١١٣٨ عن هذا الحديث [أخرجه] أبو داود والدارقطنى والبيهقى من طريقه ، وفى الاسناد ابن إسحاق وقد إختلف عليه ، ولكن أورده البيهقى فى السنن وفى الخلافيات من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وصححه .

ورواه البيهقى فى السنن جـ٩ صـ٢٨٧ من طريق حماد بن سلمة بمثل ما فى

تاريخ البخارى ثم قال : اختلفوا على محمد بن إسحاق فى إسناده وحماد بن سلمة أحسنهم سياقة له قال : وله شاهد صحيح ثم روى من طريق الدارقطنى بسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشا قال عبد الله بن عمرو : وليس عندنا ظهر قال : فأمره النبى ﷺ أن يبتاع ظهرا إلى خروج المصدق فابتاع عبدالله بن عمرو البعير بالبعيرين وبأبرة إلى خروج المصدق بأمر رسول الله ﷺ .

وفى سنن الدارقطنى جـ٣ صـ٧٠ روى الحديث من طريق حماد بن سلمة كسابقة من رواية أبى عمر الحوضى عن حماد بن سلمة ثم من رواية حفص ابن عمر عنه .

كما رواه قبل ذلك من رواية جرير بن حازم عن ابن إسحاق .

ورواه قبل ذلك من طريق عمرو بن شعيب كما روى البيهقى .

وظهر مما سبق صحة متن الحديث أو اعتماده ، كما ظهر أن أحمد لم تصل إليه رواية عمرو بن شعيب وإلا لذكرها فى المسند لتأييد رواية ابن إسحاق .

١٠ — من الأحاديث التى انتقدت عليه وذب عنها ابن حجر ولا تنتقد عليه

روى الإمام أحمد فى مسنده جـ٢ صـ٣٠٨ حديثا فقال :

ثنا أبو عامر ثنا أفلح بن سعيد — شيخ من أهل قباء من الأنصار — ثنا عبد الله بن رافع مولى أم سلمة قال : سمعت أبا هريرة يقول : سمعت

رسول الله ﷺ يقول : إن طالت بك مدة أوشكت أن ترى قوما يغدون فى سخط الله ويروحون فى لعنته ، فى أيديهم مثل أذناب البقر .

وكرره فى جـ٢ صـ٣٢٣ بسنده ومتنه ، وفيه : أفلح بن سعيد الأنصارى من أهل قباء ، وفيه : إن طالت بك مدة أوشك ، وفيه : ويروحون فى لعنة الله .

وروى فى جـ٢ صـ٣٥٥ حديثا فقال : حدثنا أسود بن عامر حدثنا شريك عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : صنفان من أهل النار لا أراهما بعد : نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات على رءوسهن مثل أسنمة البخت المائلة ، لا يرين الجنة ولا يجدن ريحها ، ورجال معهم أسواط كأذناب البقر يضربون بها الناس .

ورواه فى جـ٢ صـ٤٤٠ فقال : ثنا أبو داود الحفرى عن شريك ... وفيه : صنفان من أمتى من أهل النار لم أرهم بعد ... وفيه : أمثال أسنمة البخت ... وفيه لا يدخلن الجنة ... وفيه : أسياط .

وقد روى ابن الجوزى فى الموضوعات حديث أبى عامر عن أفلح بن سعيد ثم نقل عن ابن حبان قوله فى المجروحين عن أفلح وعن الحديث الذى رواه .

وفى المجروحين لابن حبان عن أفلح بن سعيد : شيخ من أهل قباء كان يسكن المدينة ، يروى عن الثقات الموضوعات وعن الأثبات الملزوقات ، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال ، ثم ذكر الحديث الذى رواه أحمد من طريق أبى عامر وقال : هذا خبر بهذا اللفظ باطل ، وقد رواه سهيل عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ .

وقال ابن حبان فى الثقات : أفلح بن سعيد الأنصارى من أهل قباء ، يروى عن عبد الله بن رافع ، روى عنه زيد بن الحباب .

قال ابن حجر فى القول المسدد ص ٣٧ : وهذا الحديث أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه عن أبى عامر العقدى بهذا ، وأخرجه من وجه آخر «أى من حديث سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة» .

قال ابن حجر : ولم أقف فى كتاب الموضوعات لابن الجوزى على شىء حكم عليه بالوضع وهو فى أحد الصحيحين غير هذا الحديث ، وإنها لغفلة شديدة منه .

قال : وأفلح المذكور يعرف بالقبائى ، مدنى من أهل قباء ، ثقة مشهور ، وثقه ابن معين وابن سعد ، وقال ابن معين أيضا والنسائى ، لا بأس به ، وقال أبو حاتم : شيخ صالح الحديث ، وأخرج له مسلم فى صحيحه ، وقد روى عنه عبد الله بن المبارك وطبقته ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما إلا أن العقيلى قال : لم يرو عنه ابن مهدى ، قال : وليس هذا بجرح ، وقد غفل ابن حبان فذكره فى الطبقة الرابعة من الثقات .

قال : وقد أخطأ ابن الجوزى فى تقليده لابن حبان فى هذا الموضع خطأ شديدا ، وغلط ابن حبان فى أفلح فضعفه بهذا الحديث وعقبه بأن قال : هذا بهذا اللفظ باطل ، والمحفوظ عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة بلفظ : اثنان من أمتى لم أرهما : رجال بأيديهم سياط مثل أذناب البقر ، ونساء كاسيات عاريات ..

قال : وتعقب الذهبى فى الميزان كلام ابن حبان هذا فقال : حديث أفلح حديث صحيح غريب ، ورواية سهيل شاهدة له ، وابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه ما يدرى ما يخرج من رأسه .

قال : وقد صححه من طريق أفلح أيضا الحاكم فى المستدرك ، وصححه من طريق سهيل عن أبيه عن أبى هريرة .. وأخرجه البيهقى فى دلائل النبوة

من طريق زيد بن الحباب حدثنا أفلح بن سعيد فذكره (مع تقديم وتأخير) ..

وأخرجه ابن حبان فى صحيحه كما بين ابن حجر فى النوع التاسع والمائة من القسم الثانى من صحيحه بسنده عن سهيل ..

وأخرجه أحمد من وجهين عن شريك بن عبد الله القاضى عن سهيل نحوه .. قال : فقد أساء ابن الجوزى لذكره فى الموضوعات حديثا من صحيح مسلم ، وهذا من عجائبه .

وقال السيوطى فى اللآلىء المصنوعة ج ١ ص ١٨٣ بعد ذكر كلام ابن الجوزى عن ابن حبان لا والله ما هو بباطل بل صحيح فى نهاية الصحة أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه عن أبى عامر فى صحيحه .. ثم نقل كلام ابن حجر فى القول المسدد الذى قدمناه .

وإذا نظرنا فيما سبق وجدنا ابن حبان يضعف أفلح هذا ، والذهبى وابن حجر والسيوطى يوثقونه .. ووجدنا ابن حبان يحكم على الحديث الذى رواه بأنه باطل .. ويرد ذلك بشدة الذهبى وابن حجر والسيوطى .

ومما يسترعى الانتباه أن ابن حبان يذكر أن المحفوظ حديث سهيل ابن أبى صالح عن أبيه ، وأن الذهبى وابن حجر والسيوطى يجعلون رواية سهيل شاهدة لصحة حديث أفلح .

فاتفق الجميع على صحة حديث سهيل وحدث الاختلاف فى حديث أفلح .

وقد اتفق الحديثان حديث أفلح وحديث سهيل على ذكر رجال معهم أو فى أيديهم أسواط كأذناب البقر ، وانفرد حديث أفلح بذكر : إن طال بك مدة أو شكت أن ترى قوما يغدون فى سخط الله ويروحون

فى لعنته ، وانفرد حديث سهيل بذكر : صنفان من أهل النار لا أراهما بعد . نساء كاسيات عاريات . الحديث الى قوله ولا يجدن ريحها .

فإذا نظرنا إلى المتابعة على اعتبار أنهما حديث واحـــد فهى متابعة ناقصة وفى كل متن اختصار وزيادة .

وإذا نظرنا إلى أنهما حديثان منفصلان فحديث سهيل لا يشهد إلا لبعض ما ورد فى حديث أفلح مع ما بينهما من الاختلاف .

ويظهر من كلام ابن حبان والذهبى ومن بعدهما اعتبارهما حديثين كل منهما يشهد للآخر .

وإذا جرينا على اعتبارهما حديثين فلا بد أن ينهض أفلح فى التوثيق إلى درجة تؤدى إلى تصحيح ما رواه وانفرد به .

وبالنظر إلى أقوال العلماء نجد ما يلى .

وثقه ابن سعد ، وقال ابن معين مرة : ثقة يروى خمسة أحاديث .

وقال ابن معين والنسائى : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم شيخ صالح الحديث .

وذكره العقيلى فى الضعفاء . وروى له مسلم فى صحيحه . وقال ابن حجر فى التقريب : صدوق . وإذا نظرنا إلى رواية مسلم فى صحيحة عنه وجدناه لم يعتمد روايته أصلا وحدها فأفلح قليل الحديث كما قال ابن سعد ، وله خمسة أحاديث كما قال يحيى بن معين ، والحديث فى مسلم فى كتاب اللباس والزينة فى أواخره من طريق سهيل عن أبيه ولم يروه من طريق فليح .

وكرره فى باب جهنم أعاذنا الله منها سندا ومتنا ثم روى حديث أفلح بن سعيد بروايتين متتابعتين عنه وبينهما تقديم وتأخير ، وظاهر صنيعه أنه روى له فى الشواهد .

وروى له حديثا آخر فى حوض النبى ﷺ تابع به رواية القاسم بن عباس الهاشمى عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة وأحال فى أكثر المتن على رواية القاسم ، وهو يدل على أنه أخرج له فى المتابعات والشواهد ، ووافقة النسائى على روايته من طريق أفلح ، ورواه أحمد عن أم سلمة رضى الله عنها جـ ٦ ص ٢٩٧

وروى له النسائى حديثا عن بريدة بن سفيان بن فروة الأسلمى وقال: بريدة هـــذا ليس بالقوى فى الحديث كما فى تحفة الأشراف حديث رقم ١١٢٦٤ ، ورواه البخارى فى التاريخ ترجمة رقم ١٨٥١ جـ ٧

ويظهر مما قدمناه أنه لم يتابعه أحد فى رواية حديث [فى أيديهم مثل أذناب البقر] عن عبد الله بن رافع أحد .

وكذلك الحديث الذى رواه البخارى فى التاريخ عن بريدة بن سفيان بن فروة الأسلمى وأنه تابع فى روايته حديث أم سلمة فى الحوض .

والناظر فى أقوال العلماء فيه يجد أن حديثه يحتاج إلى متابع ، وأن ما تفرد به إن لم يرو عن غيره يمكن التوقف فيه .

فتضعيف ابن حبان له مبنى على تفرده بالحديث عن عبد الله بن رافع عن أبى هريرة مع أن المحفوظ رواية سهيل عن أبيه عن أبى هريرة — حيث لم يشاركه أحد أبا سهيل عن أبى هريرة فى رواية هذا الحديث .

ومن هنا حكم ببطلان الحديث وتضعيف أفلح بسببه مع أنه قد سبق منه ذكره فى الثقات .

وكان على ابن حجر أن يذكر شاهدا لباقى الحديث مما فيه مخالفة الرواية سهيل ليسلم المتن ، ومع وجود هذا الشاهد واعتباره والحكم بصحة المتن

لذلك فإن السند يظل فى حاجة إلى متابع إذ لا يلزم من صحة المتن صحة كل سند روى به الحديث .

إن السند فى بعض الروايات قد يتوقف فى قبوله لاحتياجه الى متابع حتى يرد المتابع ، وقد يحكم ببطلانه إذا لم يوجد متابع لراويه عن الشيخ الذى روى عنه وكان ممن لا يقبل تفرده .

ويظهر من صنع ابن حبان أنه حكم ببطلان الحديث من ناحية سنده لتفرد أفلح به عن عبد الله بن رافع ، مع أن متنه ثابت بطريق محفوظ أو صحيح ، وهو ما لم يتوجه إليه بالرد أو الذب الذهبى أو من يليه ،

أما الشاهد لما رواه أفلح مما لم يرد فى حديث سهيل فهو ما رواه أحمد فى جـ ٥ ص ٢٥٠ حيث قال :

ثنا أبو سعيد ثنا عبدالله بن بجير ثنا سيار أن أبا أمامة ذكر أن رسول ﷺ قال : يكون فى هذه الأمة فى آخر الزمان رجال ، أو قال : يخرج رجال من هذه الأمة فى آخر الزمان معهم أسياط كأنها أذناب البقر ، يغدون فى سخط الله ويروحون فى غضبه .

ورواه الحاكم فى المستدرك جـ ٤ ص ٤٣٦ من طريق عبد الله بن بجير وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

وروى حديث أفلح فى جـ ٤ ص ٤٣٥ وقال صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

وقد غلط ابن الجوزى فى إدخال الحديث فى الموضوعات وتضعيفه لعبد الله بن بجير راويه نقلا عن ابن حبان ، مع أن ابن حبان لم يذكر راويه فى المجروحين ، ومع أن راوية ثقة .

قال ابن حجر فى القول المسدد ص ٣٩ عن حديث أبى أمامة : وهذا

شاهد لحديث أبى هريرة المتقدم أى الذى رواه أفلح بن سعيد ، وقال : لم يتفرد به عبد الله بن بجير ، فقد رويناه فى المعجم الكبير للطبرانى فقال ثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة ثنا حيوة بن شريح ثنا إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبى أمامة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يكون فى آخر الزمان شرط يغدون فى غضب الله ويروحون فى سخط الله ، فإياك أن تكون منهم ، قال : وهذا إسناد صحيح لأن رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين قوية ، وشرحبيل شامى .

قال : وله شاهد آخر من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : قال ابن أبى شيبة ثنا عبيد الله — هو ابن موسى — حدثنا شيبان عن الأعمش عن سالم بن أبى الجعد عن عبد الله بن عمرو قال : إنا لنجد فى كتاب الله المنزل صنفين فى النار : قوم يكونون فى آخر الزمان معهم سياط كأنها أذناب البقر يضربون بها الناس على غير جرم لا يدخلون بطونهم إلا خبيثا ، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات ، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها .

وإذ قلنا بتطابق ما ورد فى حديث أفلح : يوشك إن طالت بك مدة أن ترى ، وما ورد فى حديث أبى أمامة وغيره : يكون فى آخر الزمان رجال ، وجد الشاهد لبقية حديث أفلح وثبت كل ما ورد فى متنه من غير طريقه .

وإذا قلنا بعدم التطابق بل بالمخالفة بين الحديثين بقى هذا الجزء من حديث أفلح بغير شاهد .

ومع كل هذا فقد تفرد أفلح عن عبد الله بن رافع بهذا الحديث ولم يتابع عليه ، والراجح أنه لم يتابع عليه — مع أنه يحتاج إلى متابع .

فهو ضعيف أو مردود فى روايته عن عبدالله بن رافع ، وإن توبع فى روايته عن أبى هريرة وتوبع فى المتن الذى رواه .

وغاية الأمر سلامة متن الحديث الوارد عند أحمد ومسلم وصحته من طريق آخر مع بقاء العلة فى الإسناد الذى رواه أفلح بن سعيد عن عبد الله بن رافع حيث تفرد بذلك ولم يتابع عليه مع احتياجه إلى متابع.

وكأنه الزق المتن بعبد الله بن رافع الثقة وروى عنه ما لم يثبت عنه.

ومن هنا يظهر وجه ما قاله ابن حبان لكن فى هذا الحديث وحده لا فى حديث توبع فيه عن شيخه ... هذا مع سلامة الحديث فى الصحيح وفى المسند على الوجه الذى بيناه.

ولعل ما قدمناه عن أفلح يبين سبب ترك عبد الرحمن بن مهدى الرواية عنه إذ ربما علم من أمره ما لم يعلمه ابن المبارك وغيره ممن روى عنه، وقد بقى مما رواه على ما قاله ابن معين حديثان. والله اعلم.